مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٢٧**

الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب افريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

07-22630 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأفغانستان وألمانيا وأوروغواي والبرازيل وجامايكا وجمهورية كوريا والسلفادور والسنغال وشيلي وغواتيمالا وكرواتيا وكندا ومصر ونيجريا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، يسرني أن أوجّه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن إلى المشاركين التالين: سعادة السيد داليوس تشيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وسعادة السيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام؛ والسيدة كارولين مكاسكي، الأمين العام المساعد في مكتب دعم بناء السلام؛ والسيد أوسكار أفالي، الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد راينهارد مونزبرغ، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة.

أيضا، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، يسرني أن أدعو بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن المشاركين التالين: الممثل الدائم لبوروندي، سعادة السيد جوزيف نتاكيروتيمانا؛ والممثل الدائم لهولندا، سعادة السيد فرانك ماجور؛ والممثل الدائم للنرويج، سعادة السيد جوهان لوفالد؛ ونائب الممثل الدائم لسيراليون، سعادة السيد سيلفستر إيكونديايو روي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نتاكيروتيمانا (بوروندي) والسيد روي (سيراليون) والسيد لويفالد (النرويج) والسيد مايور (هولندا)، المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

تتناول جلسة مجلس الأمن صباح هذا اليوم أحد أهم التحديات في جدول أعمال الأمم المتحدة — أي، كيفية تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من أزمات لتجاوز آثار الصراع، ومنع نشوب تلك الصراعات من جديد ووضع تلك البلدان على مسار التنمية المستدامة.

ولهذا السبب بالذات تقرر في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، إنشاء لجنة بناء السلام. وكانت بداية عمل اللجنة أحد أهم الانجازات الملموسة التي حققتها الدول الأعضاء في إصلاح المنظمة.

ويحدونا الأمل أن تمنح المناقشات في مجلس الأمن والمناقشات المقبلة في الجمعية العامة زخما إضافيا لإنشاء شراكة داعمة على نحو متبادل بين هذين الجهازين وبين كل أولئك الذين يساهمون في عملية بناء السلام، وأن تيسر العمل البناء للجنة بناء السلام.

وفقـا للتفـاهم الـذي تم التوصـل إليـه بـين أعـضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأرجو من المتكلمين الذين لديهم بيانات مطوّلة أن يتفضلوا بتعميم نصوصهم المكتوبة والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطـي الكلمـة الآن لـرئيس المجلـس الاقتـصادي والاجتماعي، سعادة السيد داليوس شيكوليس.

السيد شيكوليس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على عقد جلسة هذا اليوم وعلى دعوتي لحضور هذه المناقشة، التي ستساعدنا، إلى جانب خطوات أخرى هامة، على تحسين مساهمات هيئات الأمم المتحدة في نجاح لجنة بناء السلام، اتساقا مع اختصاصاها وولاياها المحددة.

لقد لوحظ مرارا وتكرارا وجود علاقة قوية بين المستويات المتدنية للتنمية والصراعات العنيفة. و قد شهدت تسعة من أصل عشرة بلدان ذات أدنى مؤشرات للتنمية البشرية صراعا في فترة ما منذ عام ١٩٩٠. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، تستمر الحرب الأهلية سبعة أعوام على الأقل في المتوسط، مع انخفاض معدل نمو الاقتصاد المحلي بنسبة ٢ر٢ في المائة كل عام. ويصعب عكس دوامة التدهور السريع الناجم عن الفقر والصراع والفقر المضاف.

وبعبارات أعم، وبالنظر إلى الصلة بين التنمية والسلم والأمن، ينبغي بذل المزيد من الجهود المركزة في سبيل النهوض بتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والإشراف عليه، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أناط مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التركيز على هذا التنفيذ عبر عمليات استعراضاته الوزارية السنوية. والمجلس إذ يفعل ذلك، فانه يستهدف إجراء تقييم مستمر لطريقة تأثير الصراع على تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

ويمكن للمساعدة الدولية أن تؤدي دورا رئيسيا في التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المعرضة للصراعات، وفي سد بعض الثغرات في قدراها. ولذلك، فإن التوصيات التي تقدم بها الخبراء المعنيون بحجم واستدامة المعونة الدولية إلى الدول الضعيفة والبلدان الخارجة من صراعات تستحق منا دراسة وافية. وعلى وجه الخصوص، بينت البحوث أن الفترة المثالية لاستيعاب المعونة المتزايدة تبلغ قرابة ستة أعوام بعد التوصل إلى تسوية سلمية، وعندها يميل المانحون إلى الانتقال إلى بلد آخر يمر بأزمة.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مستعد لمساعدة لجنة بناء السلام في استخدام تلك الرؤى في خططه وأنشطته. ونعتقد أن هيئاتنا الحكومية الدولية ينبغي أن تتبادل الآراء، والتحليلات وتوصيات السياسات بشأن تلك القضايا وقضايا أخرى.

ومثال آخر على المنظورات التي يمكن أن يتشاطرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع لجنة بناء السلام، يتصل على سبيل المثال، بإجراءات السياسات بشأن عمل الشباب، لأن العاطلين عن العمل من الشباب في البلدان التي تتعاظم فيها هذه الظاهرة يشكلون هدفا سهلا للتجنيد في مجموعات مسلحة. وفي العام الماضي تحديدا، نظر المجلس في القضية وأصدر توصيات قائمة على السياسات تتعلق بإدماج عمالة الشباب في الخطط الإنمائية الوطنية وبرامج التعاون الإنمائي. ويستمر قلق المجلس إزاء الحالة في بعض مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، حيث لا تزال ظاهرتا بطالة الشباب والصراع تغذي إحداهما الأخرى.

وعبر التفاعل المتزايد والاستعداد لتشاطر التجارب الهامة، يمكننا أن نساهم في تعزيز القيمة المضافة عن طريق

لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستعد لتشاطر الدروس التي استقاها، وخاصة بالنظر إلى أن العمل الريادي الذي تضطلع به أفرقة المجلس الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من الصراعات، كان، بطريقة ما، يشكل سلفا لهذا الجهاز الجديد نوعيا. إن لجنة بناء السلام، وهي هيئة يتمثل القصد منها في كفالة إتباع نهج متكامل لبناء السلام على أساس الصلات المشتركة بين الأمن، والتنمية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن أفرقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشارية المخصصة المعنية بهايتي، وغينيا - بيساو وبوروندي حققت نجاحا في تعزيز الدعم المنسق للبلدان الخارجة من صراعات عبر نهج شامل للإغاثة والسلم والتنمية. وفي جهد يرمي إلى تقييم وتحسين عمل المجلس باستمرار، اضطلع المجلس بتقييم الدروس المستفادة عبر تجربة الأفرقة الاستشارية المخصصة، بما فيها الفريق المعني ببوروندي، الذي تتدارسه الآن لجنة بناء السلام. وأود أن أتشاطر بعضا من تلك الدروس المستفادة مع أعضاء مجلس الأمن.

قبل كل شيء، لقد بيَّنت تجربة الفريقين الاستشاريين المخصصين المعنيين ببوروندي وغينيا - بيساو ضرورة إعداد الآليات الملائمة لحشد المانحين وتعزيز ترجمة التعهدات إلى إنفاقات. وثانيا، ثمة ضرورة لتجاوز تسوية المشاكل الفورية في البلدان المشمولة بالدراسة لتحديد، منذ الوهلة الأولى، رؤية صوب إعادة التأهيل والدعم على المدى البعيد، بغية ضمان استدامة تلك المساعدة وعدم تقويضها بالمشاكل التنظيمية والتشغيلية التي تتم مواجهتها على الأرض. وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الإنمائي الملموس للبلد المعني، حتى عندما يحتمل أن تجعل العوامل على الأرض- على سبيل المثال، عملية انتخابية- المانحين يميلون إلى اتباع نهج ”سوف نتريث لنرى“. ورابعا، من الضروري الاستفادة بطريقة جيدة التنسيق من عمل هيئات الأمم المتحدة لاستكمال النهج القائم على السياسات للهيئة الحكومية الدولية عبر الدعم القوي على الصعيد الفني والتشغيلي. وخامسا وأخيرا، لا بد من ضمان جودة التواصل بين العناصر الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين للبلدان المعنية، مما يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

ويمكن مواصلة مناقشة تلك الدروس ودروس أخرى تنشأ عن استمرار عمل أفرقة المجلس الاستشارية المخصصة واستخدامها في التأثير على عمل لجنة بناء السلام في المستقبل.

ويحدونا الأمل أن نتمكن من استكشاف طرائق للتفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، اتساقا مع قرارات الجمعية العامة. وينبغي أن يرمي هدفنا المشترك إلى تعبئة الآلية المؤسسية للأمم المتحدة برمتها من أجل تعزيز النهج المشتركة بين السياسات وأفضل الممارسات لتلبية الاحتياجات المعقدة والصعبة للبلدان الخارجة من صراعات ومنع عودتها إلى الصراع. وتشكل جلستنا هذا اليوم خطوة طيبة في ذلك الاتجاه.

ومن جهة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه مستعد للمشاركة، بأقصى ما يستطيع، بطريقة جماعية أو عبر فرادى أعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في رسم أهداف إستراتيجية ووضع إستراتيجية للجنة بناء السلام تتعلق ببناء السلام لها مقومات البقاء، وبالتالي ضمان قيمتها المضافة الدائمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد شيكوليس على بيانه. والآن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، سعادة السيد إسماعيل أبراو غسبار مارتنز.

السيد غسبار مارتنز (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشعر بالسرور وأود أن أزجي الشكر إليكم وإلى الرئاسة الروسية على فرصة المشاركة في هذه الجلسة بشأن عمل لجنة بناء السلام بصفتي رئيسا لتلك اللجنة. وهذه حقا سانحة هامة للتمعن في عمل لجنة بناء السلام مع إحدى الهيئات الرئيسية التي أنشأتها، عبر قرارها ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

ويسرني بالقدر نفسه أن الجمعية العامة قد حددت يوم ٦ شباط/فبراير موعدا لمناقشة مماثلة، آمل لها أن توفر فرصة لمشاركة أوسع من جانب أعضاء منظمتنا – وهي حقيقة نرحب بها في لجنة بناء السلام.

ومع أنه لم يمض على وجود لجنة بناء السلام سوى أقل من سنة، فقد بدأت الأسئلة تطرح حول النتائج التي حققتها خلال هذه الفترة. وهذا قلق مشروع يعكس التوقعات العالية لدى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء، من هذا الجهاز الجديد في الأمم المتحدة. لكنه ينبغي لنا أن نعلم أن بناء السلام بطبيعته عملية معقدة وطويلة الأجل، تتطلب التزاما ثابتا وبعيد المدى من الجميع. وآمل لهذه المناقشة اليوم أن تُسهم في تعزيز الالتزام المطلوب، بحيث يمكننا أن نتقدم بوتيرة أسرع، موفرين في المناقشة مزيدا من الوضوح لبعض المسائل الإجرائية المتبقية في أعمال اللجنة. ولنتفق جميعا على أن اختلافاتنا النظرية في نيويورك لا معنى لها في نظر أولئك الذين يعانون مباشرة من عواقب الصراع ميدانيا. فما يهمهم هو الأفعال الملموسة وليس مجرد الأقوال البليغة.

ولجنة بناء السلام لن تكون ذات فائدة ولن تنجح إلا إذا مهدت الطريق لشراكة فعلية وإجراءات عملية من أعضائها، فضلا عن مجتمع المانحين، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والحكومات، والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة في البلدان التي تنظر فيها لجنة بناء السلام. وهذه الشراكة النشيطة هي التي ستعطي النتائج المتزايدة والملموسة التي نتوخاها. وجهودنا المشتركة تستهدف، وينبغي لها أن تستهدف، تعزيز الثقة في مجتمعات ما بعد الصراع، لتكفل عدم انزلاق البلدان إلى الصراع مجددا، وانتقالها سريعا إلى مسار الاستقرار والانتعاش والتنمية.

وحقيقة رصد مخصصات من صندوق بناء السلام لبوروندي وسيراليون كليهما، خطوة هامة نحو ترسيخ الالتزام والاهتمام الدوليين. وسيكون لهذا التوجه أثر فاعل، لكننا لا نزال بحاجة إلى التزام من المانحين بأن يبقوا شركاء للبلدين في جميع جهود بناء السلام. وبالمقدار نفسه، يحتاج البلدان إلى بذل المزيد من الجهود لإرساء القواعد لسلام مستدام.

ويسرني بشكل خاص أننا على وشك أن نقرر خطط وبرامج عمل محددة، في اللجنة التنظيمية، خاصة بكل بلد، مما سيتيح للجنة، في اعتقادي، أن تستعرض وترصد تنفيذ قراراتها بصورة أكثر انتظاما. والتعيينات الوظيفية الأخيرة في مكتب دعم بناء السلام تطور مرحَّب به. وينبغي للمكتب أن يحصل باستمرار على الاهتمام والموارد، لأنه، يشكِّل أداة حيوية لعمل اللجنة.

وقد سرّتني الإسهامات الأخيرة المقدمة إلى صندوق بناء السلام. وهذا توجُّه مشجع، ولو أن المبلغ المتوافر لا يزال غير كاف إذا ما قورن باحتياجات البلدين وتلبيتها بإلحاح.

ولجنة بناء السلام هيئة أفرد المجلس وقتا ثمينا جدا لإنشائها. إنها هيئة المجلس، ولن تؤدي عملها إلا وفقا للأساليب التي يضعها المجلس والمجتمع الدولي بتصرفها، لكي تلبي التوقعات العالية لسكان البلدان الخارجة من الصراع. ولكي تحقق اللجنة الأهداف المتوقعة منها ميدانيا،

يـتعين عليهـا أن تكـون جـسرا حقيقيـا لجميـع أصـحاب المصلحة، لتنظيم الموارد وتقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملـة لبنـاء الـسلام والانتعـاش بعـد الـصراع، انـسجاما مـع القـرار الـذي اتخـذه رؤسـاء الـدول في مـؤتمر قمـة أيلول/سبتمبر.

وأود أن أغتـنم هـذه الفرصـة لأشـيد بحكـومتَي بورونـدي وسـيراليون علـى توفيرهمـا إطـارا قانونيـا وسياسـيا بإنـشاء هيئـات وطنيـة، وتهيئـة أجـواء ملائمـة لتـسهيل عمـل اللجنـة ميدانيا. تلـك هـي مـسؤوليتهما الأساسية، وهـذا هـو دور الملكيــة الوطنيــة. وكمــا قــال الأمــين العــام الــسابق كوفي عنان،

”وحيثما يحالف النجاح بناء السلام، تكون القيادة التي تمارسها الأطراف الفاعلة المحلية هي دائما العنـصر الجـوهري في هـذا النجـاح. ولا يمكـن لأي قدر من المشاركة الدولية أن يكـون بـديلا لاضـطلاع القيــادات الــسياسية المحليــة بمــسؤولياتها وقيادتهــا لجمهورهــا نحــو الــسلام والتنميــة“ (A/61/1، الفقرة ٧٦).

وأخيرا، أود أن أنوِّه بأن لدى الهيئة الجديدة عددا من المسائل للمعالجة، بغية تحسين فعاليتها وتفعيل أثرها. ومع أنه يتعيَّن علينا الإقرار بأن لجنة بناء السلام لا تزال في مرحلة مبكرة من وجودها، فإننا نحتاج أيضا إلى أن نكون حاسمين في مواجهة بعض التحديات الدقيقة المتصلة بأساليب عملها ورؤيتها الاستراتيجية. وهذا يتطلب التزاما جماعيا، وإنني آمل من جميع أعضاء اللجنة وأعضاء الأمم المتحدة أن يسهموا في هذا الجهد كلما مضينا قُدُما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غاسبار مارتينز على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للأمينة العامة المساعدة لمكتب بناء السلام، السيدة كارولين ماكاسكي.

السيدة ماكاسكي (تكلمت بالانكليزية): أشكر مجلس الأمن على فرصة وجودي هنا اليوم. ويسرني تقديم بيان موجز بصفتي رئيسة مكتب دعم بناء السلام.

إن الروابط بين اللجنة ومجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر أساسي، وأنا أعلم أن أعضاء اللجنة يستكشفون كيفية جعل العلاقات فيما بين هذه الهيئات فعالة إلى أقصى حد ممكن. فكيفية معالجة الفترة الحساسة بعد الصراع أفلتت من أفضل جهودنا الجماعية، على الرغم من عدة محاولات لمعالجة المسألة عبر آليات انتقالية. وإنشاء هذه الآليات الجديدة – لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام – يتيح فرصة جديدة لمعالجة تلك الفترة الدقيقة والهشة في حياة بلد أنهكه الصراع.

ولكي يتم ذلك، يتعين على لجنة بناء السلام القيام بـدور هـام في جمـع كـل الأطـراف الفاعلـة معـا. وهـذا يعـني أنـه يجـب عليهـا أن تأخـذ في اعتبارهـا، وسـتأخذ في اعتبارهـا، عمـل مجلـس الأمـن، فـضلا عـن أعمـال المجلـس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ووكالات الأمم المتحـدة وجميـع شـركائها، بمـا في ذلـك المؤسـسات الماليـة والمانحون الآخرون، والجهات الإقليمية، والأطراف الداخلية – كـالمجتمع المدني – وأية أطراف أخرى، كما هـو ملائم. وهــذا لا يعــني الازدواجيــة أو التــداخل بــل إنــه الــسبيل الاسـتراتيجي الـذي سـتعمل اللجنـة بمقتـضاه للجمـع بـين الأطراف كافة.

وهناك اتفاق عام على أنه إذا أُريد للعمل أن يكون فعـالا، فيجـب أن يـتم علـى مـستوى البلـد، واختبـار مـدى ملاءمتنا جميعا سيكون بتطبيق هـذا النهج بطريقة تـؤدي إلى

نتائج لبوروندي وسيراليون، في المقام الأول، وللآخرين مع مرور الوقت. وسيعمل رئيس اللجنة ونائبوه في الأسابيع المقبلة بتعاون وثيق مع أعضاء اللجنة ومع حكومتي بوروندي وسيراليون، على وضع إطار لعمل اللجنة في المرحلة المقبلة، استنادا إلى الجولة الأولى من العمل المنجز حتى الآن.

وسيقوم مكتب الدعم، من جهته، بكل ما يستطيع لدعم اللجنة في هذا العمل الهام. ويتعين عليه أن يعمل مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، على صعيدي الميدان والمقر كليهما، لضمان تطبيق استراتيجيات اللجنة على جميع المجالات ذات الصلة من عمل الأمم المتحدة.

وسيشكل حشد الموارد جزءا هاما من ولاية اللجنة. وإذ نتفق جميعا على أن لجنة بناء السلام ليست منتدى آخر للمانحين، فإن عملها ينبغي أن يحصل على موارد إضافية للبلدان الملتزمة بمواصلة السير في طريق السلام، للحيلولة دون تحولها مرة أخرى إلى أزمات منسية.

وقد أعلن الأمين العام منذ بضعة أيام عن تخصيص أول مبلغ في إطار صندوق بناء السلام – ٣٥ مليون دولار لبوروندي – وسيُصدر قريبا إعلانا آخر بشأن سيراليون. ولكن الصندوق لا يمكنه أن يكون إلا حافزا. وهو غير قادر على الاستجابة بمفرده لاحتياجات موارد بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ودور لجنة بناء السلام في حشد الموارد أوسع من ذلك بكثير، مع أن صندوق بناء السلام – الذي أنشئ على عجل وتلقى مساهمات هامة من المانحين – قد مثل بداية مفيدة للغاية.

ولا يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بولايتها في تقديم المشورة واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام في البلدان قيد نظرها إلا من خلال جمع الأطراف الفاعلة معا في إطار نهج استراتيجي متكامل. وبهذه الطريقة يمكن للجنة أن تعمل بشكل شامل على تحديد أهدافها، وأن تعقد اتفاقات مع البلدان قيد نظرها، وتقدم توجيهات لمختلف الأطراف الفاعلة حول كيفية بلوغ الأهداف العريضة لبناء السلام، التي تشمل المجالات السياسية والأمنية وحقوق الإنسان وعمليات التدخل الاقتصادي والاجتماعي، على أن يتم ذلك دائما بريادة البلد المعني ذاته.

وكما ذكرت، يلتزم مكتبي بدعم اللجنة وجهود المجتمع الدولي عامة في هذا المسعى الهام، بما في ذلك استخلاص العبر الوافية وأن يصبح مركزا لتقديم المشورة في مجال بناء السلام داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أوشكنا على الانتهاء من تلبية احتياجات المكتب من الموظفين في المرحلة الحالية، وسوف نستمر في المناقشات مع أعضاء اللجنة حول رؤيتهم لعمل المكتب، ولا سيما في سياق المناقشات بشأن ميزانية هذا العام.

وسيبدأ العمل قريبا بشأن العبر المستخلصة، تحت قيادة السلفادور بوصفها نائبا لرئيس لجنة بناء السلام، وذلك بإنشاء الفريق العامل الذي سيشمل المشاركة الواسعة من جانب جميع أعضاء اللجنة.

وعلى المدى الطويل، لا ينبغي أن يكون بناء السلام عملا آخر يضاف إلى عمل الحكومات أو الأمم المتحدة أو المانحين في الميدان. وبدلا من ذلك، يجب أن يحدد الطريقة التي نقرر بها شكل تدخلنا لكي نؤمن الاستجابة الفعالة للاحتياجات العاجلة للمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، وإبقاء عمليات السلام، التي تحققت بعد جهد جهيد على مسارها المستدام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة مكاسكي على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوهان لوفالد، ممثل النرويج الدائم.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشة اليوم – وكذلك المناقشة المزمعة في الجمعية العامة في ٦ شباط/فبراير – مناسبة هامة لتسليط الضوء على أهمية بناء السلام. وينبغي أن نحافظ على الزخم الذي يحرك جهودنا لبناء السلام وأن نعززه إن كان ذلك ممكنا. وفي حين أنه يجب أن ينصب تركيزنا على النتائج الملموسة على المستوى القطري، فإننا ندرك أيضا أهمية هذا الجهد بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

إن حكومة بوروندي، منذ توليها مهامها، شرعت في سلسلة من عمليات التخطيط والاستشارة بهدف إعداد استراتيجيات التنمية التي ستنقل بوروندي من حالة الطوارئ إلى نمط التنمية الاعتيادي. وتشتمل تلك الاستراتيجيات على برنامج الحكومة لحالات الطوارئ، وورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وخطة الأمم المتحدة المشتركة للعمل الإنساني وخارطة الطريق المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأخيرا، ينبغي أن أشير إلى إنشاء اللجنة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة لبناء السلام من جانب حكومة بوروندي. وهكذا، يجري الآن إنجاز الكثير من العمل على المستوى القطري. وحققت بوروندي تقدما في توطيد السلام. ولكن الوضع ما زال هشا، وما زالت هناك حاجة إلى الدعم الدولي المستمر.

وقد عقدت لجنة بناء السلام اجتماعين بشأن بوروندي في الخريف الماضي. وشاركت بوروندي مشاركة فعالة على المستوى الوزاري في المناسبتين. وأود أن أشكر حكومة بوروندي على حسن تعاونها مع لجنة بناء السلام ومعي أثناء زيارتي إلى بوجومبورا في الخريف الماضي.

وكان الموضوع الذي انصب عليه تركيز الاجتماعين القطريين، الأول والثاني، هو تحديد أولويات بناء السلام وطريقة التصرف بشأنها. وفي الاجتماع القطري الأول تم تحديد تحديات بناء السلام الأساسية في بوروندي، وهي تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وقطاع الأمن، وتأمين انتعاش المجتمعات المحلية. وجرى تحديد عدد من أولويات بناء السلام على أساس التحديات التي تم تحديدها. وتضمنت تلك، من بين أمور أخرى، تعزيز الحوار الوطني، ومواصلة الجهود لإشراك المرأة في توطيد السلام، وتقديم الدعم المستدام من جانب بلدان المنطقة، وتعزيز قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال دعم الميزانية.

إن التزام لجنة بناء السلام في بوروندي يدخل الآن مرحلة جديدة. وستنتهي اللجنة في المستقبل القريب من وضع خطة عملها، وستبدأ العمل على وضع نهج متكامل لبناء السلام، بحيث يبين بوضوح التزامات بوروندي واستجابة المجتمع الدولي في المجالات الحيوية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا مواصلة العمل مع الحكومة في المجالات الحيوية التي جرى تحديدها. وفي هذا الشأن، أود أن أرحب بقرار المؤتمر الدولي الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإنشاء آلية متابعة إقليمية – تضم أمانة المؤتمر – وبفتح مكاتبها في بوجومبورا. وأنا على ثقة بأن لجنة بناء السلام ترغب في مناقشة كيف يمكننا أيضا دعم بناء السلام من المنظور الإقليمي.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، خلال مؤتمر قمة الدول الأفريقية، أعلن الأمين العام رسميا تحديد غطاء مالي قطري بمبلغ ٣٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لبوروندي. ونرحب بهذا التطور. وفي لجنة بناء السلام، يجب أن نقرر الآن كيف نؤسس على ذلك لتحقيق أثر حافز. ونحن نسلم، بطبيعة الحال، بأن التمويل من خلال صندوق بناء السلام لن يكون سوى الدعم الأولي. وستكون هناك حاجة إلى موارد أكبر من مصادر أخرى.

وما زال نصيب الفرد من المساعدات لبوروندي منخفضا. ولا بد للمجتمع الدولي من دعم الجهود الوطنية للتصدي للأولويات وسد الفجوات التي تم تحديدها من جانب الحكومة. إن اجتماع المائدة المستديرة، الذي ستعقده الجهات المانحة في بوجومبورا يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، سيوفر فرصة للتصدي لهذه التحديات. وبطبيعة الحال، تود لجنة بناء السلام أن تنظر وتناقش كيف يمكن لجهود بناء السلام المتكاملة أن تكون مكملة لاجتماع المائدة المستديرة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرض بإيجاز شديد وجهة نظرنا الوطنية. إننا نشعر بالتواضع إزاء التحديات الجبارة التي تواجهها بوروندي. وتلتزم الحكومة النرويجية ببذل قصارى جهدها من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وكانت الزيارة التي قام بها وزير التعاون الإنمائي في النرويج إلى بوروندي في الشهر الماضي قد أرست القواعد لبرنامج ثنائي لدعم التنمية وبناء السلام. وستفتح النرويج في المستقبل القريب سفارة في بوجومبورا.

وفي الخلاصة، إن بناء السلام الناجح يقتضي دعما سياسيا وماديا في السنوات القادمة من جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الإقليمية. وبالمثل، ستكون الملكية الوطنية المتواصلة هي الأساس المستند إلى نهج شامل يمكن في إطاره لجميع شرائح المجتمع أن تساهم فيه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لوفالد على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرانك ماجور، الممثل الدائم لهولندا.

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب أيما ترحيب بهذه المناسبة، في مطلع السنة الجديدة، للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن بشأن لجنة بناء السلام، وبأن أفعل ذلك بصفتي رئيسا للاجتماع القطري للجنة المعنية بسيراليون.

واسمحوا لي بأن أحيلكم إلى بياني أمام مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5608)، عندما طلب مني أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما بنتائج الاجتماعات القطرية المحددة بشأن سيراليون التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبينما يجري تنفيذ الأنشطة في سيراليون نفسها، بالإضافة إلى الأنشطة على المستوى غير الرسمي في إطار لجنة بناء السلام، أعتقد أنّ بياني ،الذي ألقيته في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ما زال يعكس إلى حد كبير حالة الدور الذي تضطلع به اللجنة في سيراليون. ولذلك، اسمحوا لي بأن أعزف عن تكراري للصورة الشاملة التي قدمتها آنذاك، وبأن أقدم بدلا من ذلك بعض الملاحظات الإضافية التي قد تثري مناقشات هذا اليوم.

أولا، أرحب أيّما ترحيب باهتمام مجلس الأمن بأنشطة لجنة بناء السلام كما هو واضح من نقاش اليوم. وينطبق الأمر ذاته على الاهتمام الذي تبديه الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة – التي تنوي مناقشة عمل اللجنة في الأسبوع القادم – والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيضا تلك الهيئات التي هي خارج الأمم المتحدة. إنّ هذا اليوم يمثل فرصة طيبة لتعزيز تركيزنا المشترك على مصالحنا الموحدة، وهي أن نساعد سيراليون وبوروندي، بصفتهما أول بلدين قيد النظر، في بناء السلام ومنع أية إمكانية لاندلاع الصراع فيهما من جديد.

ثانيا، أود أن أؤكد أنّه قد تم إحراز تقدم لا بأس به في سيراليون في معالجة الثغر المعروفة في المجالات الحرجة.

واسمحوا لي بأن أركز على مجرد عدد قليل من التطورات الأخيرة.

لقد أنشأت حكومة سيراليون والأمم المتحدة لجنة توجيهية وطنية لربط عمل لجنة بناء السلام بصندوق بناء السلام. وهي ستعمل على جمع الحكومة والأمم المتحدة والمانحين وممثلي المجتمع المدني معا لمعالجة أولويات بناء السلام.

وتجري أيضا في سيراليون مشاورات على قدم وساق للانتهاء من خطة الأولويات لتمويلها من صندوق بناء السلام. وعندما تنتهي عملية الاستعراض المنصوص عليها في مرجعية الصندوق، من المتوقع أنّ يتوفر مغلف للبلد يحتوي على أكثر من ٢٥ مليون دولار وهو المبلغ الذي أشير إليه بادئ الأمر.

وفي آخر اجتماع قطري مخصص لسيراليون عقدته لجنة بناء السلام، ناشد أعضاء اللجنة المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى حكومة سيراليون لتوسيع قاعدة المانحين لها وضمان الحصول على المساعدات بما في ذلك تخفيف أعباء الديون. ويسعدني أن أشير إلى أنّ المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي قد اتفقا على أنّ سيراليون قد أحرزت تقدما كافيا للوصول إلى نقطة الاستكمال وفقا لمبادرة تعزيز الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وناشدت اللجنة أيضا المجتمع الدولي أن يوفر، في الوقت المناسب، الموارد الكافية والدعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، بما في ذلك بناء القدرات لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في العملية السياسية. ولقد لاحظنا أنّه قد جرى إحراز تقدم كبير في هذا المجال. وتم كذلك تقليص فجوة الموارد المخصصة للانتخابات من ٧ ملايين دولار إلى أقل من ٣ ملايين دولار، مع التوقع بإعلان المزيد من التبرعات. وتم إحراز تقدم في إنشاء لجنة انتخابات وطنية مستقلة للإعداد لانتخابات ذات مصداقية.

إنّ توقيع ثمانية أحزاب سياسية على مدونة قواعد سلوك للانتخابات، وتعزيز الشرطة في سيراليون والمناقشات الجارية في جميع أنحاء البلد بشأن مدونة قواعد سلوك للإعلام بغية تقديم التقارير الانتخابية هي أمثلة أخرى على التقدم الذي تم إحرازه.

وختاما، اسمحوا لي بالعودة إلى عملية المناقشات التي تجريها لجنة بناء السلام في نيويورك. في الأسبوع القادم، سيناقش الأعضاء في الاجتماعات المخصصة لسيراليون خطة عمل لعمل اللجنة في سيراليون. وترمي خطة العمل هذه إلى توجيه أنشطتنا في الأشهر القادمة حتى الاجتماع المقبل المخصص لسيراليون المزمع عقده في آذار/مارس أو نيسان/أبريل. وهي تضع جدولا زمنيا وتحدد الأعمال التي ينبغي أن تقوم بها حكومة سيراليون ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون. إنّ الملكية، لا سيما على المستوى الوطني، والتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والأطراف الوطنية الفاعلة أمران بالغا الأهمية. وسينصب التركيز الرئيسي لعمل اللجنة بشأن سيراليون في هذه الأشهر القادمة على تطوير نهج متسق ليحدد بكل وضوح التزامات حكومة سيراليون والمجتمع الدولي.

وإنني على ثقة بأن الروح التي وجّهت مناقشات اللجنة حتى الآن، سوف تمكننا من مواصلة إجراء مناقشات مفيدة في الاجتماعات المخصصة لسيراليون، وبأن نسهم من خلال هذه العملية، في بناء السلام في سيراليون. وسيتطلب ذلك اشتراك جميع أصحاب المصلحة: حكومة سيراليون، وجميع أعضاء لجنة بناء السلام والمتبرعون الآخرون المحتملون، والفريق القطري للأمم المتحدة، وفرادى هيئات الأمم

المتحدة في الميدان، والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وسوف يتطلب ذلك أيضا الدعم المستمر من مجلس الأمن، ولذلك أرحب أيما ترحيب باستمرار مشاركة المجلس فيما يتعلق بلجنة بناء السلام وسيراليون بصورة خاصة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أوسكار أفالي، الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة.

ألسيد أوسكار أفالي (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن البنك الدولي خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وأود أن أؤكد مجددا دعم البنك الدولي والتزامه التام بعمل لجنة بناء السلام من جميع جوانبه وعلى كل المستويات.

وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، لا نستطيع تجاهل المشاكل الملحة التي تواجهها حاليا البلدان المأزومة. إنّ واجبنا يحتم علينا الإسراع في توفير المساعدات الضرورية الملحة للاستجابة لاحتياجات تلك البلدان. وفي هذا السياق، نعتقد أنّ بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور حاسم في منع الصراعات وحلّها، ولكن لا نستطيع أن ننسى أنّه لا بد من مواصلة العمل بعد انتهاء الصراعات وذلك بتقديم الدعم لتحقيق الانتعاش وإعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة. ونحن مثل السيدة مكاسكي ، نعتقد أن لجنة بناء السلام أداة مفيدة وفعالة تتيح لنا تعميق انخراطنا في منظومة الأمم المتحدة، ومواصلة العمل معا بطريقة منسقة، لكي نستجيب لاحتياجات البلدان المتضررة.

وعلينا أن نتذكر أنّ أكثر من ١٦ في المائة من سكان العالم، أي بليون نسمة، يعيشون، أو حتى موجودون، في فقر مدقع ويتضررون مباشرة من الحروب الأهلية أو يحيق بهم خطر كبير من كونهم سيتضررون بصورة كبيرة في المستقبل القريب. إنّ ما تخلفه الصراعات معروف جيدا؛ إنّها تركة مريعة ، ولهذا السبب قام البنك الدولي خلال العقد الأخير بتوسيع عمله المفاهيمي بصورة كبيرة في مجال إعادة إعمار البلدان المتضررة من الصراعات.

لقد أكدت بحوثنا أنّ الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض. لكن يجب علينا أيضا أن نعمل معا إلى جانب جميع أصحاب المصلحة، وذلك لتقديم الدعم الشامل لعمليات بناء السلام ووضع خطط تنموية حقيقية بعيدة المدى تتحول إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع. ولذلك نؤمن بأنّ عمل لجنة بناء السلام في غاية الأهمية وينبغي أن يسفر عن نتائج ملموسة في العالم الحقيقي وفي الميدان. لذا سيتم الحكم على عمل اللجنة وعلى جميع أعمالنا ليس من خلال ما نقوم به هنا في نيويورك، وإنما بصورة رئيسية من خلال النتائج الملموسة التي تحققها البلدان المعنية.

والبنك الدولي يدعم عمل لجنة بناء السلام بشكل فعال، بهدف رئيسي هو تحسين التنسيق والتعاون بين كل الأطراف الفاعلة المعنية. ويلتزم البنك بالتعاون حتى بشكل أوثق مع اللجنة في نيويورك وفي الميدان على حد سواء، وبكل الموارد التي يمكن توفيرها، والموارد المطلوبة، قدر الإمكان.

ونرحب بكل الجهود التي تضطلع بها اللجنة بغية وضع برنامج عمل أكثر تركيزاً كيما يفضي إلى نتائج ملموسة لصالح البلدان المعنية. وللأسف، لم نتمكن من المشاركة في كل اجتماعات اللجنة بشكل مباشر حتى الآن، حسبما يقضي القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) أصلاً.

وود أن أختتم بياني بالتأكيد على استعدادنا للعمل مع شركائنا كافة لضمان وجود الدعم الدولي والتعاون

الاستراتيجي اللازم بين كل الأطراف الملتزمة بتعزيز عمليات بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أفاييه على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد رينهارد مونزبرغ، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة.

السيد مونزبرغ (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نشكركم على إعطائنا الفرصة لإلقاء بيان في جلسة مجلس الأمن هذه بشأن لجنة بناء السلام.

ولجنة بناء السلام منتدى مفيد جداً لمناقشة كل الجوانب ذات الصلة في بلد يمر بحالة ما بعد الصراع مناقشة شاملة. ونحن مستعدون للتعاون مع هذا المنتدى بشكل فعال. وكما يعلم الأعضاء، يشارك صندوق النقد الدولي بالفعل في عدد من حالات ما بعد الصراع، بما في ذلك في البلدين المدرجين على جدول أعمال اجتماعات اللجنة المخصصة لبلدان بعينها. ونشاطر اللجنة تركيزها للعمل على حالات قطرية بعينها وعلى ملكية البلد المعني لاستراتيجياته. وأنشطتنا وكذلك أنشطة اللجنة تحتاج إلى أن يتم دمجها بشكل جيد في الاستراتيجيات التي يمتلكها البلد المعني.

وقد أحرزت اللجنة تقدماً جيداً، بالتعاون مع البلدان المعنية، في تحديد مجالات الأولوية التي تحتاج إلى معالجة. ونتفاعل مع اللجنة في الاجتماعات القطرية وفي الميدان أيضاً. ونرى أن المناقشات التفاعلية تكتسي أهمية خاصة.

ونُقدِّر دعوة صندوق النقد الدولي لحضور اجتماعات اللجنة، كما يرد في القرار الذي أُنشِئت بموجبه لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد توضيح مسألة الحضور في اجتماعات اللجنة التنظيمية.

ونحن ندرك أن اللجنة ستكون بمثابة هيئة استشارية، وبالتالي، سوف نحيط هيئات الإدارة لدينا علماً بسير العمل في اللجنة للتأكد من استرشادها في قراراتها بمداولات اللجنة بشأن كامل الجوانب ذات الصلة بحالة بعينها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد موزنبرغ على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جوزيف نتاكيروتيمانا، الممثل الدائم لبوروندي.

السيد نتاكيروتيمانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام أعضاء مجلس الأمن بشأن موضوع هام: بناء السلام في البلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع. فهذا موضوع يهم مختلف أصحاب المصلحة المهتمين بجلب الاستقرار والتنمية والأمل إلى البلدان التي مزقتها الصراعات.

وباسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة بوروندي لحضور هذه المناقشة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني وشعب بوروندي لجميع أعضاء لجنة بناء السلام على الدعم المكثف وعلى التشجيع الذي قدموه خلال الاجتماعات الخاصة ببلدان بعينها عندما كانت بوروندي مدرجة في جدول أعمال اللجنة. كما أود أن أعرب عن التقدير لجهود مكتب دعم بناء السلام الذي يعمل في سياق جديد وصعب من أجل نجاح اللجنة في عملها.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، استطاع وفد بوروندي أن يقدم إلى أعضاء لجنة بناء السلام صورة شاملة للحالة في بوروندي. وأصبح أعضاء اللجنة على علم بما يعانيه بلدي من فقر وحرمان بعد حرب أهلية دامت أكثر من عشر سنوات.

وفي الاجتماع الخاص ببوروندي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عرض وفد بوروندي صورة

مفصلة لآثار الحرب على مختلف جوانب الحياة على الصعيد الوطني. وقد تعرف أعضاء اللجنة بأنفسهم على الاحتياجات الضخمة التي يتعين على حكومة بوروندي تلبيتها. وشدد وفدنا على الجهود العديدة التي تبذلها الحكومة لانتشال بوروندي من الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفاقمت نتيجة للآثار المعاكسة للصراع.

وقد نوه بتلك الجهود ورحب بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال متابعتهما لتطور اقتصاد بوروندي، كما وجهت إليهما الدعوة لحضور نفس الاجتماع أيضاً.

وبعد اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، عاد وفد بوروندي إلى بلده مكلفاً بمهمة إعداد عرض لتقديمه في الاجتماع الخاص ببوروندي الذي كان من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكان على حكومة بوروندي أن تضع قائمة أولويات عاجلة، وأن تعد المتطلبات الفنية لتلك الأولويات، وما إلى ذلك. وأنشأت حكومتي على الفور لجنة وطنية لبناء السلام عملت بشكل متواصل وبلا كلل، وبالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومع الدبلوماسيين في الميدان ومع المجتمع المدني.

وبعد ذلك الاجتماع الخاص ببوروندي، المعقود في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تعهد مكتب دعم بناء السلام لوفد بوروندي بصفقة لتمويل المشاريع التي قدمت في ذلك الاجتماع. ونحن ممتنون لذلك غاية الامتنان.

ومرة أخرى، أود أن أشكر كل البلدان التي أسهمت في صندوق بناء السلام بالفعل. فهي بذلك قد مكنت اللجنة الجديدة من أن تبدأ عملها.

وإذ نشيد بالعمل الذي أنجزته اللجنة بالفعل، يود وفدي إبداء الملاحظات التالية. أولاً، وبعد سبعة أشهر من إنشاء هذه اللجنة، كان عليها أن تبدأ المرحلة التشغيلية وأن تتعامل مع تنفيذ المشاريع التي وقع عليها الاختيار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ثانياً، يود وفدي أن يفهم الآلية أو الآليات المتبعة لصرف الأموال المخصصة، ويأمل خصوصاً في أن تكون تلك الآليات أكثر مرونة.

ثالثاً، ينظم بلدي اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في آذار/مارس ٢٠٠٧، وأود أن ألتمس دعم اللجنة لهذا الاجتماع على مستويات ثلاثة. أولاً، نود أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي نخطط لعقده في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. ثانياً، نطلب من لجنة بناء السلام تقديم دعم مستمر لحكومة بوروندي كيما يمكن حفز المانحين ضماناً لنجاح المائدة المستديرة. ثالثاً، ولأن معظم المانحين أعضاء في لجنة بناء السلام، نحث كل الأعضاء على حضور اجتماع آذار/مارس والإعلان عن أي إسهام محتمل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد نتاكيروتيمانا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيلفيستر ايكوندايو راو، نائب الممثل الدائم لسيراليون.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): تتشرف سيراليون باختيارها أحد البلدين الأولين اللذين أدرجا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويتشرف وفد بلدي أيضا بأن يتكلم بصفته مشاركا عن بلد مخصص في هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن.

ونحن ممتنون للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اهتمامهما المستمر بالحالة في سيراليون عقب حرب المتمردين المدمرة. وقد تجلى هذا الاهتمام في طرق عملية كثيرة. على سبيل المثال، عقب عملية حفظ السلام الناجحة – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون – أنشأت المنظمة مكتبها المتكامل الأول في سيراليون. والمكتب – وهو اليوم في سنته الثانية – تجربة حقا، ومما هو مأمول فيه أن يصبح نموذجا لما بعد قيام

الأمم المتحدة بحفظ السلام. ولقد حدد الخطى لآلية مماثلة في بوروندي.

ونذكّر أيضا بأن سيراليون قبل سنوات قليلة أصبحت موضوع تجربة أخرى – تجربة في العدالة الانتقالية، على شكل محكمة خاصة مختلطة، على أساس القانون الجنائي الوطني والدولي، لمحاكمة أفراد متهمين بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد البشرية. وبالمناسبة، كما نعرف جميعا، نجحت التجربة نجاحا تاما ولكنها تواجه مشاكل التمويل. ولا يمكن أن تصبح المحكمة الخاصة نموذجا دون توفر الموارد المالية الضرورية لإنجاز عملها في الإطار الزمني المحدد.

والآن تجد سيراليون نفسها موضوع تجربة أخرى في مجال التعاون بعد انتهاء الصراع، أي بوصفها قطرا مخصصا قيد نظر لجنة بناء السلام الجديدة. إننا نشغل موقعا نحسد عليه. يود وفد بلدي أن يطمئن مجلس الأمن على أن سيراليون ستستعمل استعمالا طيبا موقعها في هذه التجربة الجديرة بالاهتمام. ونحن ملتزمون بالنهج المتكامل حيال بناء السلام، وهو النهج الذي اعتمدته الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ما يؤدي إلى التنمية المستدامة.

ولدى سيراليون توقعات كبيرة من اللجنة. ونحن اعتبرناها – ولا نزال نعتبرها – أداة مكملة ولكن فعالة لتيسير عملية الانتعاش المبكر بعد انتهاء الصراع. ونحن نؤمن بالتزامها بمساعدتنا في تناول بعض المشاكل والتحديات التي تتطلب الاهتمام الملح، ولا تزال توقعاتنا عالية.

وكما أشار آخرون، فإن لجنة بناء السلام جديدة. ولا تزال تمر بمرحلتها الأولى المشهورة. ولعل المرء يمكنه القول إنه من المبكر أكثر مما ينبغي القيام بتقييم قطعي وموضوعي لعملها الموضوعي. بيد أن نتائج الجلسات التي خصصت مؤخرا لأقطار معينة تبشر بالخير، في نظر وفد بلدي، لنجاح اللجنة مستقبلا. وبالنسبة إلى سيراليون، فإن السمة البارزة لهذه الجلسات كانت الاستنتاج بأن غلافا يحتوي على ٢٥ مليون دولار تقريبا كان من المتوقع أن يوفر كمساهمة أولية – وأؤكد على أولية – صوب تنفيذ برامجنا ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يؤكد على أن تقييم عمل اللجنة يجب أن يكون قائما على أهدافها وولايتها كما ترد بخطوطها العامة في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

أولا، ينبغي لنا أن نراعي دائما أن اللجنة آلية خاصة أنشئت لتناول الاحتياجات الخاصة لمجموعة أو فئة خاصة من البلدان. وبالتالي، فإن عملية تلبية تلك الاحتياجات الخاصة قد تتطلب بعض عناصر الإبداع والمرونة والقدرة على التكيف.

ثانيا، تعكس ولاية لجنة بناء السلام حسا بالإلحاح – إننا في عجلة من أمرنا. إذا أريد حقا للجنة أن تساعد في ضمان ألا ترتد البلدان الخارجة من الصراع إلى الصراع، وإذا وضع إجراء لتتناول اللجنة أي حالة يواجه فيها أي بلد خطر الارتداد إلى الصراع المسلح أو يرتد فعلا فيها أي بلد إلى ذلك الصراع، فإنه يتوجب على اللجنة والمجتمع الدولي أن يتصرفا بسرعة لدرء الأزمة الوشيكة.

وفيما يتعلق بتحقيق أهداف لجنة بناء السلام، فإن محور القضية هو "الموارد، الموارد، الموارد". وطيلة ولاية اللجنة فإن الكلمتين الأساسيتين هما حقا "المساعدة" و "الموارد" – ويمكننا إلقاء نظرة على الولاية والأهداف مرة أخرى. أنشئت اللجنة طبعا لتوفير النصيحة ولاقتراح استراتيجيات متكاملة للانتعاش بعد انتهاء الصراع. ومن الطبيعي أن وظيفتها – أو أن جزءا من وظيفتها – هو حشد الاهتمام الدولي المستمر باحتياجات بلداننا، حتى فيما يتجاوز فترة الانتعاش بعد انتهاء الصراع. بيد أنه ينبغي

لنا أن نراعي – وأود أن أؤكد على ذلك – أن اللجنة يتوقع منها أن تساعد بلداننا في وضع الأساس للتنمية المستدامة، وأن تعبئ المساعدة، وأنا أؤكد على ذلك، على جمع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وللمساعدة في ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الإنعاش في وقت مبكر.

وذلك يقودني إلى مسألة الإيصال القريبة من قلوبنا. يعتقد وفد بلدي أن السبيل الأكثر فعالية الذي يمكن به للمجتمع الدولي أن يواصل إظهار اهتمامه المستمر بسيراليون وغيرها من أقل البلدان نموا الخارجة من الصراع هو الإيصال الحسن التوقيت للمساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية. ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أن الجلسة التي خصصتها مؤخرا اللجنة لقطر معين أكدت على أنه ينبغي بذل كل جهد لإيصال غلاف المساعدة القطرية من جانب صندوق بناء السلام إلى سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى يكون من الممكن البدء فورا بتحقيق الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير المتفق عليها.

ويدرك وفد سيراليون أن عمليات حشد وتعبئة الموارد معقدة. هذه العمليات من الواضح أنها تتطلب التنسيق والمشاورات المستفيضة على مختلف المستويات – على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. بيد أن الإيصال الحسن التوقيت للمساعدة حيوي لتحقيق نجاح عملية الانتعاش كلها. ونستمد التشجيع من التزام لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي، وخصوصا البلدان التي قدمت مساهمات سخية إلى صندوق بناء السلام. ونحن نحييها. ولا نود سوى انتهاز هذه الفرصة اليوم في توجيه نداء، على شكل تذكير بأن سيراليون كانت، قبل حرب المتمردين القاسية، أحد أقل البلدان نموا في العالم. والصراع جعل حالة محفوفة فعلا بالمخاطر أسوأ. وعلى الرغم من أننا نشاطر بلدانا أخرى بعد انتهاء الصراع كثيرا من المشاكل أو معظمها التي تواجهها، ينبغي أن ندرك أن سيراليون فريدة بمعنى من المعاني. وينبغي أن تعامل وفقا لظروفها الخاصة بها.

ووفد بلدي على ثقة بأن الأمين العام سيعلن، خلال الأيام القليلة القادمة، عن تخصيص مبلغ كبير من صندوق بناء السلام يتناسب مع الاحتياجات الخاصة والأهداف ذات الأولوية الحاسمة التي ذكرناها بخطوط عامة في لجنة بناء السلام السنة الماضية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد راو على بيانه.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): يعتقد وفد بنما أن هذه فرصة مؤاتية للتذكير بأن رؤساء الدول أو الحكومات اعترفوا، في اجتماعهم خلال مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، بالحاجة إلى بذل المنظمة لجهد منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة في البلدان التي خرجت من الصراع. ولتلبية تلك الحاجة، أنشأوا لجنة بناء السلام بمشاركة من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا ترى بنما أن من المناسب أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قررا كلاهما أن يجريا استعراضا أوليا، من حيث الشكل والمضمون، لكيفية أداء اللجنة للمهمة المناطة بها. وعلى أي حال، فإن صيانة السلم والأمن الدوليين مهمة ينيطها الميثاق ذاته بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وترى بعثة بنما أنه يجب القيام بتلك المهمة بطريقة منسجمة، ومتسقة، وشاملة.

وينبغي أن يكون هدف عملية التشاور هذه هو إجراء تقييم أولي لآليات عمل اللجنة وعملية صنع القرارات فيها، حتى تحصل هذه الأجهزة جميعها، كل في مجال اختصاصه، على المعلومات والمعارف التي تحتاج إليها، كيما تقدم إلى اللجنة، حسب الاقتضاء، المساعدة أو المشورة

اللازمة، لتتمكن من الوفاء بالمهمة التي أناطها بها رؤساء الدول والحكومات.

ونحن ندرك بأن لجنة بناء السلام ما زالت تتلمس هويتها الخاصة بها. إلا أننا نشيد بجهود اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام للتحضير للاجتماعات المتعلقة بحالات معينة، وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الحالات، ووضع خطة على أساس طلبات حكومتي سيراليون وبوروندي.

ونتوقع أن تميز لجنة بناء السلام نفسها عن طريق الأداء الفعال ذي الكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يلتزم كل منا، بدون استثناء، التزاما قاطعا بالعمل بالسرعة والشفافية اللتين تقتضيهما هذه المسؤولية. ويجب أن تكون وظيفة اللجنة هي تنسيق الموارد المتاحة على نحو شامل وحاسم ومتناسق، كيما تيسر على البلدان الواقعة تحت رعايتها امتلاك البرامج والمؤسسات والقدرات التي تمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا والمسؤولة اجتماعيا.

السيد فوتو - برناليس (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يسر وفدي أن يرى مجلس الأمن ينظر اليوم في دور لجنة بناء السلام. ونود أن نشير إلى أنه يشترك في هذه المناقشة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، والوفود المسؤولة عن متابعة حالتي سيراليون وبوروندي، فضلا عن ممثلي المؤسسات المالية الدولية الرئيسية التي ستثري بياناها هذه المناقشة.

ولجنة بناء السلام واحدة من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي أكد ثقتنا من جديد في التعددية كوسيلة للتصدي للتحديات الجديدة التي برزت على طريق الانتقال من صون السلم والأمن الدوليين إلى الاستقرار والتنمية. ويجب، إذا أريد لهذا الجهاز الجديد أن ينهض بتلك الولاية، أن يكون مجديا وفعالا بأكبر قدر ممكن. وهذه بدون شك هي الروح التي نثق بأننا نتشاطرها جميعا ونحن نشارك في هذه المناقشة.

وتؤيد بيرو الجهود الرامية إلى إدامة عمليتي بناء السلام والتعمير في البلدان الخارجة من صراعات مسلحة عنيفة، كما أنها تشارك في عمليات حفظ السلام المعنية بهذه الحالات. ونحن ندرك أن التاريخ الحديث قد أثبت أن السحب السابق لأوانه لعمليات السلام يضع البلدان مرة أخرى في حالة تسودها الأزمات وأعمال العنف، وهذا شيء لا يبتغيه أي أحد؛ وأن الصراعات التي بدا أنه تم التغلب عليها تبرز من جديد؛ وأن السكان المعنيين يفقدون الثقة في فعالية عمليات حفظ السلام هذه.

ويمكن أن تؤدي الصراعات الطويلة إلى ظهور دينامية مناوئة أساسها القوة والتدمير كأداتين دائمتين للسلطة وبل والبقاء. ويجب علينا من أجل مقاومة ذلك أن نعيد بناء النسيج الاجتماعي، وأن نُوجد ثقافة للسلام، وأن نروج لفكرة أن أفضل حالات الأمن وأكبر المزايا تكمن في السلام، وتعزز بذلك قيمته الاجتماعية.

ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل يضم العنصر العسكري وعنصر الشرطة ويستعيد البيئة الأمنية؛ وبناء المؤسسات العامة، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان؛ وإيلاء الاهتمام للعناصر الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية، وهي الفقر والتهميش والاستبعاد التي تمثل السبب الجذري للعديد من هذه الصراعات.

والتنمية عنصر أساسي في بناء السلام. وسيكون هناك دائما خطر أكبر يتمثل في الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع إذا كان السكان يشعرون بالضعف ولا يلمسون حدوث أي تغير في حالتهم. ويجب أن نرسي أسس التنمية في شكل بناء المؤسسات، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان،

وكذلك في توفير خدمات مثل الصحة، والتعليم، والأمن، وفرص المشاركة الاقتصادية.

ومن الأهمية الأساسية من أجل بناء عملية سلام تتوفر لها مقومات البقاء والاستدامة أن تلتزم الأطراف المحلية الفاعلة في هذه الصراعات بتلك العملية وأن تنهض بها بطريقة مسؤولة. ويجب أن يكون ذلك العنصر مُرتَكَزا لمبادرات بناء السلام، فهو في نهاية المطاف الضمان الوحيد بألا يدمر العنف المسلح ما تم إحرازه من تقدم. وفي ذلك الصدد، تكون العمليات الشاملة ضرورية لإقامة صلات ترابط والتزامات وتعهدات متبادلة بين الأطراف المعنية. وبهذا نوجد، عن طريق المشاركة، مجالات مشتركة للمطامح والأهداف، ونؤكد الهوية الوطنية والإحساس بالانتماء.

ولهذا، يجب ألا تكرر برامج التعمير الأحداث التي أدت إلى فشل الدول في المقام الأول. ويجب أن نبني مجتمعات ديمقراطية ذات اقتصادات تتوفر لها مقومات الاستمرار – أي خروج الدول من حالة تسودها الفوضى والتخلف إلى حالة تتولى فيها زمام مصيرها بنفسها. ويجب تكييف هذه العمليات وفقا لكل حالة على حدة، ويجب، في هذا الشأن، أن تعزز لجنة بناء السلام تنمية الطاقات والمؤسسات الوطنية القادرة على وضع خطط ومشاريع متكاملة، توفر الاستمرارية والاتساق في الجهود الوطنية، وتجتذب التعاون الدولي.

ومن الأهمية بمكان تحديد مجالات العمل على النحو السليم، والقيام قدر المستطاع بوضع مؤشرات تطلعنا على التقدم المحرز في القدرة على إدارة البلد الخارج من الصراع وبالمثل، ستتيح هذه المؤشرات الفرصة لتقييم التقدم المحرز ومدى أهمية التوصيات والمساعدات المقدمة من لجنة بناء السلام.

ونرى أيضا أنه يجب أن تساعد اللجنة في تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ووكالات المنظومة، حتى تكون هناك قيادة مناسبة على أرض الواقع، وولاية واضحة لبعثات بناء السلام. وعلاوة على ذلك، إن التعمير عملية يجب أن تستأثر باهتمام المؤسسات الوطنية والدولية الخاصة. وهذا هو السبب في أنه يتعين علينا وضع برامج قادرة على اجتذاب المشاركة من جانب هذه المؤسسات. ويعني هذا أيضا أنه لا بد لنا من أن نضاعف جهودنا لتعزيز مؤسسات الدولة لكفالة اتساق المصالح الخاصة مع المصالح العامة، وشفافية برامج التعمير، وزيادة الموارد المتوفرة عن طريق ذلك – بما فيها تلك المتأتية عن استغلال الموارد الطبيعية – للفوائد فيما بين السكان. وينبغي أن يكون هذا أيضا أحد الشروط في برامج المؤسسات المالية الدولية.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أننا نتابع عن كثب الكيفية التي تعالج بها لجنة بناء السلام حالتي سيراليون وبوروندي في الوقت الحاضر. ولا شك أن تمكين تلك البلدان من الانتقال بنجاح إلى مرحلة الاستقرار والتنمية يشكل تحديا لنا جميعا.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي في البداية أن يشكر الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد مناقشة اليوم خلال فترة رئاسته لمجلس الأمن. كما أود أن أرحب برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة المنظمة للجنة بناء السلام، والسيدة كارولين ماكاسكي، وأن أشكرهم وغيرهم من المتكلمين السابقين على البيانات التي أدلوا بها. فقد أشارت تلك البيانات بجلاء إلى كل ما يتوقف عليه كفالة نجاح لجنة بناء السلام في رسالتها وأجملت كل التحديات التي لابد للجنة من مواجهتها تحقيقا لهذا النجاح.

ونـرى أهميـة حيويـة لتحقيـق المرونـة والفعاليـة في التفاعل بين اللجنة ومجلس الأمن من الوجهة العملية؛ ونرجو أن ينظر المجلس بصفة منتظمة في أعمال لجنة بناء السلام. كما نرجو أن تـولي الجمعية العامة والمجلس الاقتـصادي والاجتماعي اهتماما خاصا لعمل هذه الهيئة الجديدة، على النحو المنصوص عليه في القرارات المنشئة للجنة.

ومع أننا نؤيد تماما البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي، أود أن أتطرق إلى بعض جوانب معينة من أعمال لجنة بناء السلام.

تستمد لجنة بناء السلام قيمتها المضافة من قدرتها على التعامل بـشكل مركـز مـع المشاكل الـتي تختص بها عمليات بناء السلام، وذلك بمعالجة أكثر التحديات إلحاحا. ومن الأساسي في هذا الصدد أن تشارك في أعمال اللجنة جميـع الجهـات الفاعلـة ذات الـصلة علـى أرض الواقـع، ولا سيما دول المنطقة والجهات المانحة المؤسسية والثنائية. وهنا يعرب وفدي عن تأييده التام لمشاركة البنك الدولي وصـندوق النقـد الـدولي في اجتماعـات لجنـة بنـاء الـسلام، حسبما اقترح ممثلاهما اليوم.

وفي أكثر الأحيان، تمثل قضايا بناء المؤسسات، أي المرتبطـة بمجـالات مثـل سـيادة القـانون والحكـم الرشـيد وإصلاح القطاع الأمني، بعض الأولويات الرئيسية بعد انتهاء الصراعات. وفي كثير من الحالات تقع تلك المجالات خارج نطاق تدخل الجهات الفاعلة الإنمائية وقدرتها. وهي بطبيعتها تتطلـب التنـسيق الوثيـق للأنـشطة المـضطلع بهـا علـى أرض الواقع. ويدور بذهني خاصة في هذا الصدد عمليات نـزع الـسلاح والتـسريح وإعـادة الإدمـاج، الـتي تقـع عنـد ملتقـى اهتمامات كل من حفظ السلام وبناء السلام.

ويمكن للجنة بناء السلام أن تصبح أداة لا غنى عنها لتثبيـت أقـدام البلـدان الخارجـة مـن الأزمـات علـى الطريـق المؤدي للسلام والتنمية المستدامة، وذلك بالتمكين من تحديد الأهداف والأولويات المشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة والتنسيق بين أنشطتها وفقا لجدول زمني للتدخل على نحو قوي ولكنه متلائم مع الأولويات العاجلة.

وقـد أتاحـت أولى الاجتماعـات المخصـصة لبلـدان معينة، وهي الخاصة ببوروندي وسيراليون، تحديد المجالات ذات الأهمية الحاسمة لعمليات بناء السلام في هذين البلدين استنادا إلى التحليلات التي قامت بها السلطات الوطنية فيهما. وفي هذا يكمن لبّ عمل لجنة بناء السلام، ويجب أن تستمر فيه بهدف التعرف تحديدا على الإجراءات والتدابير التي يُضطلع بها على سبيل الأولوية في المجالات التي تعدّ حرجة بالنسبة لعملية بناء السلام. وفي نهاية هذه العملية، ينبغي أن يكون لدى جميع الجهات الفاعلة في الميدان، وقبل كل شيء سلطات البلدان المعنية، خارطة طريق يمكن أن تشكل أساسا لالتزام مناسب ودائم من جانب المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، نرى أن تركز اللجنة جهودها في هذه المرحلة على الأعمال التحضيرية للاجتماعات المخصصة لبلدان معينة التي تعقدها بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ولمكتب دعم بناء السلام الذي بدأ عمله الآن دور حيوي يؤديه هنا. ونرى من الضروري توزيع المعلومات المتعلقة بالبلدان المعنية بشكل سريع ومناسب على أعضاء اللجنة. وقد أعدت بالفعل قائمة بالإجراءات المتخذة في كل من المجالات ذات الأهمية الحاسمة لعملية بناء السلام. وينبغي أن تشكل الآن أساسا لتحديد الثغرات وتحسين التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة في بناء السلام في البلدين.

وبالإضـافة إلى المـشاريع الـتي يمولهـا صـندوق بنـاء السلام، ينبغي أن تؤدي أعمال اللجنة إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتعزيز مشاركة جميع الجهات الفاعلة، بدءا بالـسلطات في البلـدان المعنيـة. وينبغـي أن تنخـرط تلـك

السلطات، بطبيعة الحال، انخراطا وثيقا في التحضير لأعمال اللجنة وتنفيذها. وهنا أريد أن أعرب عن تقديري للجهود التي تضطلع بها سلطات كل من بوروندي وسيراليون في الاتصال مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة.

ويود وفدي في الختام أن يؤكد مجددا الأهمية التي يعلقها على الهدف المتمثل في القدرة الجماعية وفي المستقبل القريب جدا على تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للبلدان التي تنظر فيها اللجنة في الوقت الحالي. كما أود أن أشدد على أن يدمج مجلس الأمن في الوقت المناسب تلك النتائج في أعماله إدماجا كاملا. ويجب أن يكون المجلس قادرا على المشاركة بنصيب في القيمة المضافة التي يتعين أن تأتي بها لجنة بناء السلام لجهودنا الجماعية من أجل تعزيز السلام والأمن.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة بشأن أعمال لجنة بناء السلام. والتعليقات التي سأبديها مكملة للتي سيدلي بها زميلنا ممثل ألمانيا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، والتي يعرب وفدي عن تأييده لها.

وقد شاركت بلجيكا مشاركة وثيقة في الأعمال المبدئية للجنة بناء السلام لأننا نؤمن باللجنة وسنظل نؤمن بها. وسأقتصر في بياني على بضع ملاحظات موجزة.

ينبغي الإشارة إلى أن لجنة بناء السلام بطبيعتها متعددة الأبعاد. فهي تقف عند ملتقى المسائل المرتبطة بمفاهيم من قبيل الأمن والحكم الرشيد والعدل وسيادة القانون وإعادة الإعمار والتنمية. ويعزى هذا إلى أن لها أبوين: مجلس الأمن والجمعية العامة. وينعكس طابع اللجنة المتعدد الأطراف في مهمتها الأساسية: وهي الاستفادة بمختلف خطط واستراتيجيات إعادة الإعمار والتنمية الموجودة لتعزيز الأخذ بنهج متكامل تراعى فيه الاحتياجات الخاصة بالدول الهشة والتهديدات المحتملة للسلام والأمن. وليس الهدف توفير حزمة من تدابير محدودة وقصيرة الأمد، وإنما يتمثل في تقديم دعم متوسط الأجل وطويل الأجل وشامل يتيح لنا تقديم الإرشاد لجميع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وبطبيعة الحال كذلك في البلد نفسه.

ولكن هذا النهج المتكامل لا يجب أن يوجد فقط من الوجهة النظرية المجردة: بل يجب أن يتعرف تحديدا وبشكل عملي على المخاطر والأولويات وأوجه القصور ومواطن الضعف التي تتطلب اهتماما خاصا.

والأمر الأساسي هو أن نوعية هذا النهج ومصداقيته هي التي ستقنع المانحين بدعمه بالعمل معا والمشاركة الفعالة، بما في ذلك من الناحية المالية. وينبغي للجنة، ولمكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ألاّ تصبح بدائل للمانحين الحاليين، بل ينبغي أن تمدهم بالمعلومات وترشدهم، حسب الاقتضاء، لاستكمال عملهم. وهنا، من الضروري، بطبيعة الحال، أن تشارك جميع الأطراف الفاعلة، بدءاً بالبلد المعني، وبما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، مشاركة كاملة في وضع هذه الاستراتيجيات.

أود أن أختتم بياني بذكر اعتبارات أكثر طابعا عمليا. إن عمل لجنة بناء السلام يجري، أولا وقبل كل شيء، في الاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه، التي يمكن أن تستفيد من المناقشات غير الرسمية بشأن جوانب محددة للإجراء المقرر اتخاذه في بلد بعينه فيما يتعلق ببناء السلام. ويمكن أيضا تعزيز العمل المستمر بالوثائق ذات الصلة التي توفرها الأطراف الفاعلة المختلفة، ولكن في المقام الأول مكتب دعم بناء السلام. ويمكننا بدورنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نساند عمل لجنة بناء السلام بإحداث تفاعل أكثر استمرارا وأكثر انتظاما مع اللجنة – على سبيل المثال، من خلال الإحاطات الإعلامية التي يقدمها للمجلس رؤساء

الاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه. وبالإضافة إلى طلب تعليقات عامة، يمكننا أن نطلب من لجنة بناء السلام توفير مبادئ توجيهية بشأن مسائل معينة لبناء السلام، وفي وسعنا القيام بذلك بطريقة حسنة التوقيت، بحيث يمكن إدماج آراء اللجنة بشكل مفيد في عملنا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن حسن توقيت هذه المناقشة يبرز في شحذها للأذهان. وفي البداية، أود أن أعرب عن التقدير العميق والدعم لما قاله السفير غاسبر مارتنز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في هذه الجلسة، وأن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى ما قاله السفير. وأود أن اقتبس منه بإيجاز. فقد قال، ''ولنتفق جميعا على أن اختلافاتنا النظرية في نيويورك لا معنى لها في نظر أولئك الذين يعانون مباشرة من عواقب الصراع ميدانيا. فما يهمهم هو الأفعال الملموسة ...''. وأعتقد أن هذا يمثِّل نقطة مرجعية لا بد من أن تبقى واضحة في أذهاننا. والعمل الذي نقوم به يحدث تأثيرا على أرض الواقع.

وبصفة عامة، أعقد أنه يتعين علينا أن نعرب عن أقوى الدعم لرئيس اللجنة التنظيمية. وهو إذا لم يشعر بأن المجلس يقف وراءه، فإنه لن يتمكن من أن يصبح فعالا. وكما قال زميلنا ممثل سيراليون، فإننا سنكون بحاجة إلى الابتكار والمرونة والقدرة على التكيف. وحينما يتعلق الأمر باللجنة، فإنه سيصبح بشكل رئيسي من مسؤولية الرئيس أن يلهم المرونة والقدرة على الابتكار. ولكنه لن يتمكن من أن يصبح ابتكاريا إذا لم يشعر بأن المجلس يقف وراءه. وتلك هي النقطة الأولى التي أن أردت أن أوضحها.

ثانيا، إنني أؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلى به لاحقا زميلي ممثل ألمانيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على أهمية النقاط التي سيوضحها. ونظرا لضيق الوقت، فإنني لن أكرر عباراته، باستثناء ذكر ثلاثة أسطر مما سيقوله، وفقا لنصه المقدّم:

''إذا أريد للجنة أن تضيف قيمة إلى جهود بناء السلام على نطاق العالم ... سيتعين عليها أن تكون طموحة. وسيتعين عليها أن تصبح أكبر من الأدوات التي لدينا بالفعل: أكثر من مجرد آلية للتنسيق وأكثر من مؤتمر للمانحين. وتعزيز وضع استراتيجية قابلة للبقاء لبناء السلام هو المجال الذي يمكن فيه للجنة بناء السلام أن توجد حقا قيمة إضافية''.

وهنا، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ما قالته الأمينة العامة المساعدة مكاسكي بشأن هذه المسألة.

وسأقتصر الآن على الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية. وأعتقد أننا، في صياغة وتنفيذ استراتيجيتنا، سنكون بحاجة، أولا، إلى أن نركِّز بقوة على بناء المؤسسات، على النحو الوارد في الفقرة ٢ (ب) من قرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، تمشيا مع تطلع لجنة بناء السلام: إلى تعزيز سيادة الدول في مرحلة ما بعد الصراع بزيادة فعالية ومصداقية السياسات والمؤسسات الوطنية، مع الإشارة الخاصة إلى سيادة القانون. وكما قال زميلي ممثل بلجيكا، فإن هذا سيزيد جاذبية تلك الدول لمستثمري القطاع الخاص الأجانب.

ثانيا، سيلزم أن ندرج ترتيبا واضحا للإجراءات ومؤشرات واضحة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المانحون، للعمل الذي يلزم القيام به.

ثالثا، ينبغي أن تستند الإستراتيجية إلى شعور واسع بالملكية. وينبغي أن تكون المسؤولية الوطنية في صميم عملية بناء السلام. وينبغي أن يشارك مشاركة تامة المانحون من المؤسسات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة من خلال

المشاورات المنتظمة في نيويورك وعلى المستوى القطري على السواء. ويحدوني الأمل في أن تصبح المشاركة، من نوع المشاركة التي نشهدها اليوم، من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هيكلية وأن تستمر في المستقبل.

رابعا، ينبغي أن تعمق وتوسع مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاعات الوطنية والدولية. ولن أورد المزيد من التفاصيل هنا.

وأخيرا، على لجنة بناء السلام أيضا أن تضع نظاما للنقاط المرجعية بغية رصد التقدم المحرز في التنفيذ. و نحن بحاجة إلى الرصد، ولكن الرصد لا يتمثل في مجرد إعداد تقارير بعد عدد معين من الأشهر عن العمل الذي تم القيام به. وإننا غارقون في التقارير. وما يلزم هو الرصد التفاعلي على طول الطريق. ولا ينبغي للرصد أن يشير إلى مَن يؤدي أداء حسنا ومن يؤدي أداء سيئا، ولكن ينبغي له فقط أن يبين المرحلة التي نقف فيها أسبوعا بعد أسبوع وما هو العمل الذي يتعين إنجازه. وهذا جانب يجب إدراجه في عمل لجنة بناء السلام وفي عمل الهيئتين اللتين في مقام الوالدين للجنة: الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وبطبيعة الحال، علينا أن نبدأ بوضع معايير موضوعية للإنهاء التدريجي لعمل لجنة بناء السلام في البلدان قيد النظر والبلدان الناجحة. كما ينبغي أن نبدأ التفكير - كما نفعل، في الواقع - في المسائل الجديدة التي يمكن إدراجها في جدول أعمال اللجنة.

وأخيرا، نرى أن على مجلس الأمن أن يعمل مع لجنة بناء السلام بهدف وضع استراتيجيات لحفظ السلام وبناء السلام تستشعر الصراع. وحينما أقول ''يعمل مع''، فإنني لا أعني عقد جلسة، مثل جلسة اليوم من وقت إلى آخر فحسب، بل عقد المزيد من الجلسات التفاعلية حيث يمكن أن نشهد عملية لإيجاد السبل والوسائل، بالتعاون مع الجمعية العامة. وكما يعلم الجميع، وكما يجب أن يصبح واضحا في أذهاننا، فإن المسألة لا تتمثل فقط في الطريقة التي يمكن بها للجنة مساعدة المجلس أو تقديم المشورة إليه؛ بل تتمثل أيضا في كيفية تمكُّن المجلس من تقديم إسهام فعلي إلى لجنة بناء السلام.

وبالتالي، نرى أن على مجلس الأمن، على سبيل المثال، أن يطلب المشورة من اللجنة حينما يجدد ولايات البعثات القائمة لحفظ السلام أو حينما ينشئ بعثات جديدة، لوضع عمليات متكاملة لتخطيط البعثات. ويمكن لتجديد بعثة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أن يتيح الفرصة الأولى لعملية التخطيط المبكِّرة لبناء السلام. ومن ثم، يمكن للمجلس أن يتصرف على أساس مشورة اللجنة بأن يدعم على أرض الواقع المهام الأساسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون و عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بولاية واضحة وخبرة مخصصة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ترسيخ دور المكاتب المتكاملة للأمم المتحدة في تيسير التنسيق والتشاور بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المانحون، وفقا لما ذكره بعض زملائي.

وأخيرا، ينبغي تعزيز سرعة استجابة اللجنة لطلبات مجلس الأمن الرامية إلى الحصول على المشورة. ونحن بحاجة إلى مشورة جيدة التوقيت. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام أن تجمع مواردها وتنسق جهودها دعما للجنة بناء السلام - وأنا ممتن جدا لمساعدة الأمين العام مكاسكي على بيانها الذي أدلت به سابقا- بغية ضمان التفاعل السلس والناجع بين الهيئتين، وبالطبع، بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد جلسة المناقشة المفتوحة الأولى للمجلس حول لجنة بناء السلام بعد أن بدأت بالعمل الفعلي، وهي فرصة هامة

لاستعراض نشاط اللجنة ومناقشة أفضل النُهُج لدعمها. واسمحوا لي بأن أتوجه بالشكر إلى كل من أصحاب السعادة السفير إسماعيل غاسبار مارتينز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وكذلك السيدة كارولين مكاسكي، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، رئيسة مكتب دعم بناء السلام، على الجهود التي يبذلانها في مجال جديد وأتمنى لهما التوفيق في أداء مهامهما على أكمل وجه.

يأتي إنشاء آلية بناء السلام - التي تتكون من لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام - كأهم خطوة ملموسة وعملية من قِبَل المجتمع الدولي حتى الآن في إطار تحقيق المفهوم الذي لا خلاف عليه بأن تكريس الموارد اللازمة لبناء السلام في الدول الخارجة من الصراع هو من الأهمية بمكان في مسيرة تلك البلدان نحو تعزيز الاستقرار والسلام والتنمية. ولا شك في أن الجهود التي تبذلها الدول في تلك المرحلة الحساسة، وكذلك المساعدة التي تتلقاها من المجتمع الدولي في ذلك الخصوص، تؤدي دورا محوريا في ضمان عدم عودة الصراع إلى تلك البلدان.

لا تزال هذه الآلية في مهدها وتستكشف أفضل النُهُج التي عليها اتباعها لتحقيق أفضل النتائج وبلوغ الغايات التي أُنشئت من أجلها. ومنذ البداية، تلقّت تلك الآلية استجابات مشجعة للغاية من أول دولتين على جدول أعمالها، وهما بوروندي وسيراليون، اللتين تعدان من الدول التي نجحت فيها الجهود الوطنية والدولية لوقف الصراع. وسيساهم نجاح مرحلة بناء السلام في الحفاظ على تلك النتائج الطيبة ويرسخها. وبما أن مجلس الأمن هو المسؤول الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن نجاح عملية بناء السلام في الدولتين المشار إليهما أعلاه، يعتبر رصيدا قيِّما لجهود مجلس الأمن الذي يقوم بدور متابعة تطورات الأوضاع العامة في بوروندي وسيراليون بصفة دائمة.

إن بناء السلام هو عملية متكاملة ونهج متعدد الجوانب يشمل عدة نواح ومجالات تقوم بها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة، ولا يمكن فصل بعضها عن الآخر. وتحقيقا لهذه الرؤية، فقد قرر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأسيس لجنة بناء السلام كهيئة استشارية وتم ذلك بموجب قرارين من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى هذا الأساس لا بد للجنة من العمل في إطار الولاية الممنوحة لها من قِبَل الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولكي تنجح اللجنة في تحقيق غايتها لا بد لها من التنسيق الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام من جهة ومع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهة أخرى.

إن أنشطة بناء السلام هي أحد الأمثلة على أهمية ذلك التنسيق بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة من أجل تحقيق رؤية ميثاق المنظمة الدولية وإنجاح عملها.

ومن جانب آخر، فإن ولاية اللجنة تشجع على التشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حيث تؤمِّن المشورة التي تقدمها منظمات المجتمع الدولي أداة إضافية لدى اللجنة لتحديد مسيرة عملية بناء السلام بما يتلاءم مع أرض الواقع.

ولا شك في أن هناك المزيد من الدول في أنحاء العالم التي يمكن أن تكون مرشحة لعمل ونظر اللجنة، ولكن في جميع الحالات، يجب إيلاء الاعتبار اللازم لمبادئ بناء السلام بما فيها الوعي باختلاف الظروف من بلد إلى آخر وبالتالي اختلاف الأسلوب الذي تدار به عملية بناء السلام من بلد إلى آخر. إذ أنه من الضروري الاتفاق بين اللجنة وبين البلدان الخارجة من الصراع على كيفية المضي قُدُما في نشاطات بناء السلام من أجل تحديد وتحقيق الأهداف المرجوة.

إن لجنة بناء السلام، كما ذكرنا، هي هيئة استشارية تهدف إلى مساعدة الدول الخارجة من الصراع على تحديد أنجع السبل لإدارة عملية بناء السلام. ومن ناحية أخرى، فإن ولاية اللجنة تشمل المساهمة في حشد الموارد اللازمة من قِبَل المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها. وعليه، فإن صندوق بناء السلام يشكِّل مع اللجنة بنية متكاملة. ومن هذا المنطلق فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يولي أهمية كبرى لحشد الموارد المالية للصندوق للمحافظة على دوره في تمويل بناء السلام وإعادة الإعمار.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد الكونغو إليكم، سيدي، بالشكر، على السماح للمجلس هذا اليوم بالقيام بتقييم أولي لعمل لجنة بناء السلام، التي عقدت أول جلسة لها بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونرحب بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وشركاء اللجنة على الصعيد الثنائي، وبالطبع، مكتب دعم بناء السلام، برئاسة كارولين مكاسي في هذه المناقشة الهامة.

كان إنشاء لجنة بناء السلام خطوة كبرى اتخذت تتويجا لجهد مشترك وتعبيرا عن رغبة أبداها بوضوح زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفقا لمقاصد ومبادئ منظمتنا. وعندما نتذكر الاستهلال الرسمي مؤخرا لعمل صندوق بناء السلام الذي جرى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، يجب أن نذكر مع العديد من الآخرين الذين تكلموا هنا هذا اليوم أن لجنة بناء السلام لا تزال طفلا صغيرا لم يبلغ عمر المراهقة بعد. وإذا ما أريد إجراء تقييم مفيد في هذه المرحلة، فيمكن التركيز على مستوى الانتباه والمساعدة الذي تحظى به اللجنة منذ إنشائها، بدلا من التركيز على اللجنة ذاتها، التي لا تزال تسعى إلى تحديد هويتها.

ومع ذلك، فإن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب. فهي تسمح لنا بالنظر في أوجه التفاعل والتآزر المحتملة بين مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا الجهد المشترك. وينبغي أن يستند ذلك الالتزام المشترك والبنَّاء إلى الالتزام بقليل من القواعد البسيطة، بما فيها احترام مهمة لجنة بناء السلام، وفقا لما نص عليه القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)؛ وتوزيع العمل بطريقة ملائمة بين الشركاء المعنيين بغية تفادي الازدواجية؛ وإجراء مناقشة مفتوحة وشفافة داخل اللجنة من أجل تعزيز العمل المتسق لتعبئة كل العناصر الفاعلة على الصُعُد المحلية والإقليمية والدولية.

وبالطبع، ينبغي لهذا النهج في معالجة المسائل أن يأخذ في الحسبان العناصر المرتبطة بالاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام وترسيخه. ولكن ينبغي له أيضا أن يأخذ في الحسبان العناصر المتصلة بمنع الصراع.

ولكي تكتسب لجنة بناء السلام مصداقية كاملة، يتعيَّن عليها ألا تعطي الانطباع بأنها مجرد هيئة أخرى منقطعة عن الواقع، وتتميز اللجنة بأن المجال الرئيسي لعملياتها في الميدان، حيث تُستدعى كعامل مساعد يمكنه تعبئة جميع العناصر الضرورية لضمان نجاح ولايتها.

وعلى جدول أعمال اللجنة حاليا بلدان، هما بوروندي وسيراليون. وقد بدأت الاجتماعات المخصصة لهذين البلدين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي هذا الشأن، ظهرت شواغل بشأن تعبئة الموارد المالية – وهي مسألة أصبحت الآن محورية. وعلاوة على ذلك، من الواضح أنه لا تزال هناك عقبات اجتماعية وسياسية، تشكِّل تهديدا حقيقيا للاستقرار في هذين البلدين.

والنسبة المرتفعة لبطالة الشباب، والحالة الصعبة للبنى الاجتماعية في بوروندي وسيراليون كليهما، يمكن أن تؤديا إلى اضطرابات شعبية، قد تنتج عنها مشاكل لا يمكن التنبؤ

بها. وإضافة إلى ذلك، فإن الدوائر الأمنية لم تمتلك حتى الآن الوسائل اللازمة لضمان النظام العام. إلا أنه من الواضح أننا سنحتاج في بناء السلام إلى ضمان تعزيز قدرات هذين البلدين، ولا سيما القدرات الاقتصادية والاجتماعية. كما يتعين علينا مساعدتهما على تحسين إدارة الموارد العامة، ومكافحة الفساد، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وإطلاق الحوار الوطني وإغنائه.

ولهذا، فإن التقدم الاقتصادي والظروف المعيشية المحسَّنة للسكان المعنيين أمران أساسيان للاستقرار المنشود. والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) أشارت عن حق إلى أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها ويعزز أحدهما الآخر.

وهكذا، فإن الوضع الذي قد يبدو أنه عاد إلى طبيعته، يمكن أن يخفي وراءه دائما تهديدات قد تنشأ إذا أغفلنا بعض العناصر غير المنظورة. وقد كانت التجربة في تيمور - ليشتي درسا جيدا لنا جميعا على هذا الصعيد.

ويتضح من التجربة الأولى للجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون، أنها تحتاج إلى دعم دائم من المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، سيترتب علينا وضع خيارات استراتيجية تتلاءم مع كل حالة. ومن الواجب، طبعا، تحديد مجالات تدخُّل اللجنة بالمشاركة مع الحكومات المعنية والمجتمع المدني، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى إنشاء هيكلية للأولويات.

وينبغي للتجربة في هاتين الحالتين الأوليين أن تشكل أساسا لتحسين آليات تدخُّل اللجنة. والنجاح في هاتين الحالتين سيمكننا من النظر بوضوح في الحالات المستقبلية، مثل حالات تيمور - ليشتي وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسواها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه لكي تكون جميع جهود بناء السلام ناجحة نجاحا موثوقا، ينبغي أن تحظى بدعم السلطات الوطنية المعنية، المقدم تدريجيا بدءا من مرحلة محددة من التعهُّد بذلك.

ومن المؤكد أن صندوق بناء السلام ليس صندوقا للتنمية، لكنه ينبغي أن يكون قادرا على مساعدتنا على إيجاد حلول لمختلف المشاكل الملحة بصورة شاملة. ولذا، من المهم ضمان وجود موارد منظورة له. والنداء الذي وجهه الأمين العام لدى إنشاء الصندوق - الذي أكَّد فيه الأهمية الأساسية لدعم المانحين، الذي بدونه لن تتحقق أهداف لجنة بناء السلام - ينبغي تكراره اليوم، وهذا ما نفعله.

واللجنة الجديدة لن تحل، طبعا، محل الهيئات القائمة. فمبدأ التكاملية هو جوهر التفاعل بين الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة. لكن الاستفادة من ذلك تقتضي من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جميعا، مواصلة التكيُّف لضمان أنها تحقق أيضا درجة من الفعالية التي تلبي أهداف ميثاقها والتوقعات العامة معا. وبعبارة أخرى، باستخدام استعارة الأب والابن، ينبغي لوجود لجنة بناء السلام أن يريح ضمير من أنشأها، تماما كما ينقل الآباء لأبنائهم الأحلام والمطامح التي لم يحققوها بأنفسهم. وبخلاف ذلك، ستكون اللجنة مجرد هيئة أخرى في إطار مؤسسي دولي غير مستكمل الإصلاح. وهذا ما لا نريده طبعا.

ونعتقد أن إنشاء لجنة بناء السلام بداية مبشرة فيما يتصل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وختاما، فإننا، لهذا، ندعو إلى تعزيز الجهود وتنسيقها لضمان التنامي المتواصل للجنة بناء السلام بروح من الاتساق الذي تحتاج إليه منظومة الأمم المتحدة بصورة ماسّة اليوم.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سلوفاكيا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. ولهذا، فإنني سأقتصر في بياني على ملاحظات إضافية قليلة.

سيدي الرئيس، أود في البداية أن أحيي مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمل لجنة بناء السلام. وفي رأينا أن هذه فرصة هامة، تأتي في الوقت المناسب لاستكشاف وسائل وآليات للتفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام، بغية تعزيز تضافر الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان بعد الصراع على تجاوز الانتقال الصعب من الحرب إلى السلام.

ونعتقد أن لجنة بناء السلام تستطيع الاستفادة من التفاعل بشكل أكثر تنظيما مع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يستفيد من وجود نهج استباقي ومن مشورة لجنة بناء السلام في التعامل مع الحالات المعنية لمرحلة ما بعد الصراع.

لقد أُنشئت لجنة بناء السلام لسد ثغرة خطيرة في هيكلية بناء السلام. وعلى هذا الصعيد، توضِّح النتائج الأولى لعمل لجنة بناء السلام أن قرار إنشاء هذه الهيئة الجديدة في الأمم المتحدة كان خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا مواصلة البحث عن موقعها الملائم في منظومة مؤسسات الأمم المتحدة، لكي نتجنب الازدواجية غير الضرورية في الجهد، ونوظف بكفاءة قدراتها الفريدة وميزاتها النسبية.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تطوير آلياتها لتؤدي بصورة أفضل دور المنتدى المعني بالتنسيق وتبادل الآراء بين كبار أصحاب المصلحة والمانحين والبلدان ذات الخبرة في بناء السلام، بغية وضع استراتيجيات متكاملة وملائمة للبلدان المعيّنة في حالات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، وكما أشار بحق الممثل الدائم لإيطاليا، إننا نؤيد الاعتقاد بأن القيمة المضافة الفُضلى لن تأتي من التقارير أو القرارات الرسمية، وإنما من نتائج عملية مرئية في التفاعل الذي تحركه اجتماعات لجنة بناء السلام في الميدان، التي تجمع بين جميع أصحاب المصلحة والمانحين. وفي رأينا أن هذا سيكون أكثر فائدة من محاولة التوصل إلى اتفاقات تفاوضية حول القرارات والتقارير الرسمية. وينبغي قياس معيار نجاحها بتناقص عدد البلدان التي تنزلق من السلام الهش إلى الصراع مجددا، وليس بتزايد عدد التقارير والعمل الكتابي.

ونرى أن نعمل لجنة بناء السلام سيكون أكثر فعالية باتباع النهج الخاص بالبلد المعيَّن، ميدانيا، حيث ينبغي أن يتركَّز عملها. كما نرى أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تكون موجهة نحو البحث عن حلول عملية للمشاكل المعقدة في مجال توطيد السلام بعد الصراع. وعلى هذا الصعيد، نؤيد فكرة إنشاء أفرقة عاملة لتناقش بطريقة شاملة بعض الجوانب المحددة من بناء السلام في الاجتماعات المخصصة لبلدان محددة، كسيادة القانون والعناصر الأساسية الأخرى لعمليات توطيد السلام. ويمكن لأفرقة العمل هذه أن تجمع معا الأقسام المختلفة في الأمم المتحدة التي شاركت في عملية بناء السلام، والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة والمانحين.

وخلال رئاسة سلوفاكيا لمجلس الأمن في شباط/فبراير، سوف تنظم سلوفاكيا مناقشة مفتوحة حول جانب هام واحد لبناء السلام، وهو الجانب المتعلق بإصلاح القطاع الأمني. ونعتقد أن هناك حاجة إلى أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا أكثر اتساقا ومنهجية للتصدي لمسألة تأمين الأداء الملائم للقوى والمؤسسات الأمنية في بلد يمر بمرحلة ما بعد الصراع. كما نعتقد أن اللجنة يمكنها أن تؤدي دورا حاسما في هذا المجال من خلال مساعدة البلدان على التصدي لهذه المشكلة بطريقة شاملة، والحصول على دعم وموارد على المدى الطويل من أجل تأمين اتساق واستدامة العملية.

أخيرا وليس آخرا، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له في المستقبل أن يستخدم لجنة بناء السلام استخداما أفضل بوصفها مصدر مشورة بشأن استراتيجية وولاية بناء السلام. وختاما، نعتقد أن عدد الحالات المدرجة في جدول أعمال اللجنة يمكن زيادته تدريجيا لكي تشمل بلدانا مثل هايتي وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الشروط الأساسية الهامة تحديد دور وآلية لجنة بناء السلام للتصدي للعدد المتزايد من الحالات البالغة التعقيد. ونود أن نكرر التشديد هنا على أهمية الآلية القطرية في الميدان كوسيلة لبلوغ هذا الهدف.

واستنادا إلى الاقتراحات والملاحظات الملموسة التي استمعنا إليها هذا الصباح، نعتقد أن مناقشة اليوم ستوفر لنا أفكارا مفيدة قد تساعدنا في إضفاء ديناميكية جديدة على عمل اللجنة وتعزيز التفاعل بين المجلس واللجنة.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أعرب عن تقديري لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن لجنة بناء السلام.

سأتوخى الإيجاز، حيث أنني أعتقد أن الأهم أن نستمع إلى ضيوفنا هنا اليوم، بمن فيهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمينة العامة المساعدة، السيدة مكاسكي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورؤساء الاجتماعات القطرية للجنة، وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبصفة خاصة، الممثلين الدائمين لبوروندي وسيراليون.

وأقترح أن ننظر إلى هذه المناقشة، وإلى المناقشة التي ستجري قريبا في الجمعية العامة، كفرصتين لإعادة تنشيط جهودنا المشتركة لكي تسهم في التوصل إلى نتائج ملموسة في الميدان. وما من أحد يعمل في حالات ما بعد الصراع، وما من مواطن في بلد يحاول أن يخرج من شهور أو سنوات القتال يكترث بتسلسل السلطات في الأمم المتحدة أو بالتوزيع المؤسسي للمقاعد حول طاولة قاعة المؤتمرات. إنهم يكترثون، ويجب أن نكترث نحن بالنتائج. ولكننا نتفق جميعا على هدف تعزيز قدرة اللجنة لكي تحدث فرقا حقيقيا نحو الأفضل في استراتيجيات دعم البلدان الخارجة من الصراع، ولمساعدة تلك المجتمعات على إنشاء المؤسسات والأنظمة اللازمة لمنع السقوط من جديد في دائرة العنف.

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة بوصفها عضوا في مجلس الأمن، يجب أن يكون هدف اللجنة تسهيل التنسيق الأفضل بين المكون الأمني للمجلس وجهود المجتمع الدولي الأوسع لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وينبغي للجنة أن توفر منتدى لمختلف الوكالات والحكومات والمنظمات المشاركة في حالة محددة من حالات ما بعد الصراع، بغية أن تعمل معا وتتقاسم التقييمات وخطط العمل وتحسين التنسيق فيما بينها، وتحديد أهداف جهود كل منها، ولكي يستفيد المجلس بشكل أفضل من مشورتها المشتركة وأفضل توصياتها.

ويتم التعرف على قوة اللجنة من خلال التوصيات القطرية الواقعية التي تنحو منحى عمليا بشأن التصدي لمشاكل بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. والمشاكل التي تواجهها البلدان الخارجة من صراعات لا تقتصر على نقص الموارد، ولدى بعضها قد لا يكون ذلك عاملا وحيدا أو حتى رئيسيا. وعلى أية حال، هذا أمر لا يمكن للجنة التعويض عنه. بل إن المشاكل تتعلق بتأمين التنسيق الجيد بين أنشطة الحكومة الوطنية والشركاء الخارجيين، بحيث يتم أفضل استخدام للموارد الكبيرة المتاحة من خلال آلية المانحين القائمة، وبعدم تلاشي اهتمام المجتمع الدولي لاحتياجات تلك البلدان.

وسنتحلى بنفس الروح العملية في المناقشة التي ستجري في الجمعية العامة وفي اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ذاهما، وسنتحلى بها قبل كل شيء في الاجتماعات القطرية للجنة. ونأمل أن يفعل الآخرون ذلك.

إننا نقدر الفرصة التي أُتيحت لنا اليوم للاستماع إلى آراء الآخرين، سواء من داخل المجلس أو من خارجه، حول كيفية مساعدة اللجنة في بلوغ هدفنا المشترك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة وتوفير هذه الفرصة لنا للاستماع إلى الكثير من المساهمات القيمة في قاعة المجلس اليوم.

لقد مرت سبعة أشهر منذ إنشاء لجنة بناء السلام، ومن الملائم أن نجري تقييما لها في هيئتها الأم. ومن هذا المنطلق، نتطلع مع الآخرين إلى المناقشة التي ستجري في الجمعية العامة في الأسبوع المقبل. ونحن متفائلون إزاء القيمة الإضافية التي تقدمها اللجنة. فهي هيئة جديدة وما زالت تتحسس طريقها، ولكننا نؤمن بأن عضويتها ملتزمة باتخاذ خطوات عملية لتحسين عملية بناء السلام في جوانب رئيسية من عمل الأمم المتحدة.

لقد أنشئت اللجنة، كما لاحظ العديد من المتكلمين، بسبب وجود ثغرة في السوق. فالبلدان الخارجة من الصراعات لم يكن لها بيت في الأمم المتحدة وسقط البعض منها مجددا في دائرة العنف، بينما كانت أنظار المجتمع الدولي متجهة إلى أماكن أخرى، وقد كلف ذلك الكثير من الأرواح. وبالتالي، فإن اللجنة تكفل أن تبقى البلدان الخارجة من صراعات على جدول أعمالنا، أي جدول الأعمال المشترك لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وأن تستفيد تلك البلدان من الانتباه الذي يمكن أن نوليه ومن تجميع البلدان والبلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الجهات الفاعلة، بهدف العمل على مجموعة منسقة من الأولويات التي تشمل المجالات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية وسيادة القانون.

وأود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبالتالي سأكتفي بالتركيز في بياني على العناصر الأساسية لعمل اللجنة التي نأمل أن نركز عليها جميعا خلال الأشهر القادمة. وبحلول الذكرى السنوية الأولى لإنشاء اللجنة، ينبغي أن نكون فخورين بالأثر الإيجابي الذي تتركه هذه الهيئة في الميدان.

أولا، إننا نؤمن بأن الولاية الأساسية للجنة بناء السلام هو عملها القطري مع قيادة وطنية قوية. وعندما تستعرض اللجنة الحالة في بلد ما، نعتقد أن هناك ستة أمور أساسية ينبغي لها أن تفعلها.

أولا، ينبغي للجنة أن تنظر بشكل شامل إلى عملية بناء السلام لتحديد الأولويات الملحة ووضع التوصيات التي تشمل الحكم وحقوق الإنسان والمساعدات، بالإضافة إلى السلم والأمن. ثانيا، ينبغي أن تشرك جملة واسعة من الأطراف الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، للاتفاق على رؤية مشتركة حول كيفية بناء السلام وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق وأفضل الممارسات. ثالثا، ينبغي أن يكون هناك مراقبة وتقييم صادق للتقدم المحرز والمشاكل القائمة. رابعا، ينبغي للجنة، من خلال الحوار الصريح مع الحكومة المعنية، أن تقدم توصيات باتخاذ إجراءات يقوم بمتابعتها مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرون. خامسا، ينبغي أن تتأكد من المتابعة لتلك التوصيات من خلال عمليات استعراض

مرحلية اعتيادية. سادسا، ينبغي أن تؤمن تجميع وتعميم الدروس المستخلصة.

وتؤمن المملكة المتحدة بأنه ضمن هذا الإطار، واستنادا إلى القرار الذي أنشأها كقاعدة لعملها، هناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن تطورا علاقات عمل فعالة فيها. وقد لاحظت من المساهمات القيمة التي استمعنا إليها اليوم أن هناك على ما يبدو قدرا كبيرا من الاتفاق على كيفية عمل هذه الشراكة.

أولا، يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم اللجنة للحصول على المشورة. وهناك أهمية لتوقيت طلب المشورة، كأن يطلبها على سبيل المثال قبل تجديد الولاية، أو قبل إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام. لكنّ طبيعة الطلب هامة أيضا. ويمكن أن يطلب المجلس استعراض الحالة أو أن يقدم النصيحة بشأن قضية بعينها.

ثانيا، يتلقى مجلس الأمن النصيحة ثم يدرسها بصورة ملائمة. وأحيانا قد يأخذ المجلس مجرد علم بالنصيحة. وفي مرات أخرى، ستحتاج النصيحة أو التوصية إلى المزيد من التقييم والعمل من قبل المجلس.

ثالثا، تقوم اللجنة إنذارا مبكرا للمجلس، على سبيل المثال، استرعاء انتباه المجلس للنكسات وعوامل الخطر في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونرى أنّ هذا المجال المحدد هو أحد المجالات حيث يستطيع المجلس أن يوفر قيمة مضافة. وأنا متأكد أيضا أن هناك تكاملا في قيمة الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يضيفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأريد أن أشدد على أنه لا توجد حصرية هنا. إننا نتطلع إلى المناقشة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وجميع الإسهامات فعالة بصورة متساوية.

وختاما، لا يسعني أن أذكر تطور عمل لجنة بناء السلام دون الإشارة إلى مكتب دعم بناء السلام. وأود أن أتقدم بالشكر إلى مساعدة الأمين العام على جميع جهودها حتى الآن في العمل على إنشاء هذا المكتب. ويقوم مكتب الدعم بعدد من الأدوار الهامة. فهو يعمل كأمانة عامة للجنة، ويدعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في عملها مع اللجنة، وهو كذلك المكان الذي تودع فيه الدروس ذات الصلة التي تم تعلمها حتى الآن كي نستطيع جميعنا الاستفادة من أفضل الممارسات.

وآمل أن تكون للذكرى الأولى للجنة أثر هام على الأرض. وذلك يعني أنّ أولويات بناء السلام التي حددتها اللجنة يتم تنفيذها في سيراليون وبوروندي، وأنّ الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين يتم الانضمام إليهم بصورة أكبر في دعم تلك الأولويات، وأنّه بحلول شهر تموز/يوليه، نأمل أن يكون لدى لجنة بناء السلام جدول سنوي للاجتماعات متفق عليه، وأنه ينبغي أن تكون هناك آليات تشاورية ترسخت في البلدان المعنية، وأن تقوم الحكومات الوطنية بالدور القيادي، وأن يعمل مكتب دعم السلام بكامل طاقته. وبمساعدة من جميع الزملاء في لجنة بناء السلام، نعتقد أنه سيكون بمقدورنا تحقيق هذه الأهداف.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن بناء السلام بعد الصراعات. إنّ وفد بلدي سعيد لقيام مجلس الأمن بتوجيه دعوة إلى رئيسة الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وإلى فاعلين آخرين هامين للمشاركة في هذه المناقشة اليوم. ونقدر كذلك قيام مجلس الأمن بجعل هذه الجلسة مفتوحة أمام الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة كوسيلة لإظهار أنّ بناء السلام مسؤولية تقع على عاتق الجميع.

في السنة الماضية، قامت الجمعية العامة ومجلس الأمن بإنشاء لجنة بناء السلام. والآن وبما أنّ اللجنة توشك أن تكمل السنة الأولى من عمرها، فقد حان الوقت ليقوم كل جهاز – الجمعية العامة ومجلس الأمن – وفقا لولاية كل منهما، بإيلاء المزيد من التفكير في أهداف لجنة بناء السلام ورسالتها.

في الوقت الراهن، يساور وفدي القلق لانّ لجنة بناء السلام تعني أمورا مختلفة لدى أناس مختلفين. وكما قال بإيجاز سفير أنغولا ورئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، دعونا نتفق جميعا على أنّ اختلافاتنا النظرية في نيويورك لا معنى لها بالنسبة للذين يعانون مباشرة من آثار الصراعات على الأرض. إنّ ما يعنيهم هو العمل الملموس وليس مجرد إلقاء الخطب الطّنانة.

فعلى سبيل المثال، من السهل أن نشرح أنّ لجنة بناء السلام ليست وكالة مانحة لأنها لا تستطيع أن تحصل على الموارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا من البنك الدولي أو حتى من صندوق النقد الدولي. وأيضا، لا تستطيع اللجنة بكل بساطة الاجتماع في نيويورك لمناقشة بلدان بعيدة من هنا تكافح للخروج من الصراعات. ما هي لجنة بناء السلام، أو ماذا ينبغي أن تكون، هو أمر أكثر تعقيدا ويصعب شرحه.

ووفقا للقرارات المؤسسة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، هناك ثلاثة أهداف رئيسية للجنة بناء السلام. الهدف الأول هو جمع كل الفاعلين ذوي الصلة لحشد الموارد وتقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لتحقيق بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراعات. والهدف الثاني هو تركيز الاهتمام على إعادة الإعمار وعلى الجهود الضرورية لبناء المؤسسات لتحقيق الانتعاش عقب الصراعات ودعم تطوير استراتيجيات تنموية متكاملة كي نرسي الأسس للتنمية المستدامة. والهدف الثالث هو تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الفاعلين ذوي الصلة سواء كان ذلك داخل أو خارج الأمم المتحدة، وتطوير أفضل الممارسات، والمساعدة في ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الانتعاش المبكرة ولتمديد فترة إيلاء الأهمية التي يقدمها المجتمع الدولي للانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

وبالتأكيد، إنّ أهداف ومقاصد اللجنة قد صيغت بلغة مبهمة. لكن من الواضح، أنّ اللجنة ينبغي أن يكون لها تأثير على أرض الواقع وهذا يعني أنها بحاجة إلى اعتماد استراتيجيات للانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تحظى بثقة جميع البلدان المعنية. وبدون ملكية البلد، يمكن أن ينظر للجنة على أنّها هيكل يفرض حلولا قد لا تقبلها البلدان التي من المفترض أن تستفيد من خبراتها ونصائحها.

ينبغي أن تكون لجنة بناء السلام على علم بالفاعلين على الأرض الذين يعززون الانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لأنها في أفضل وضع يمكنها من تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وفي مقدور اللجنة أن تقوم بجمع وكالات الأمم المتحدة والمانحين والمجتمع المدني والحكومات بشأن الهدف المشترك لبناء السلام وهكذا تقوم بسد الثغرة الموجودة دائما عندما تحاول المنظمات والوكالات المختلفة تقديم أفضل ما عندها لتحقيق الهدف نفسه من مناظير وولايات مختلفة. وبهذه الطريقة، قد تتمكن اللجنة من تحديد مركز لنفسها.

ونرحب باعتراف مجلس الأمن بالعلاقة القائمة بين السلم والتنمية التي انعكست في النهج المتكامل في حفظ السلام. واستجابة لذلك، تمت هيكلة المكونات المدنية لعمليات حفظ السلام في إطار قاعدة تنموية وقاعدة أمنية. إنّ حفظ السلام جزء لا يجزأ من بناء السلام، ولذلك،

يصبح من الهام أن تخلق عمليات بناء السلام بيئة ملائمة للمشاركين في جهود بناء السلام، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان،كي يمكن دمج جهودهم من اللحظة التي تنشر فيها بعثة من البعثات. ولقد انعكست هذه الطريقة المتكاملة في ولايات المجلس للبعثات الأخيرة المعقدة مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من البعثات.

ويمكن للمجلس أن يسعى للحصول على نصيحة لجنة بناء السلام قبل نشر عمليات حفظ السلام، وبعد أن يقرر المجلس إنشاء ولايات بغية ضمان أكبر قدر من الانسجام بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والفاعلين الآخرين المشاركين في بناء السلام. وقبل الحد من أنشطة عمليات حفظ السلام في بلد خارج من الصراع، يمكن لمجلس الأمن أن يتشاور مع اللجنة أيضا بحيث تكون العملية الانتقالية سلسة وكل شيء يكون في مكانه قبل أن تغادر قوات حفظ السلام.

إن إجراء الانتخابات غالبا ما يعتبر مؤشرا إلى إعلان أنّ بلدا ما قد خرج من الصراع وبات مستعدا للمرحلة التالية من بناء السلام. لكن، ما أكثر المرات التي حدث فيها أن المانحين بمن فيهم مؤسسات بريتون وودز قد احتاجوا إلى المزيد من التطمينات أكثر من مجرد إجراء الانتخابات، مهما كانت تلك الانتخابات حرة ونزيهة. وأود أن أتوقف هنا مرة أخرى لاقتبس من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلق في بيانه على أحسن وجه تسمية لهذا الأسلوب هي ''نهج انتظر ثم أحكم''. ومع أن إجراء الانتخابات مؤشر هام على استتباب الاستقرار في المستقبل، إلا أنه لا يعني أن البلد الخارج من الصراع قد تجاوز مرحلة الانتكاس إلى الماضي.

وثمة مؤشر أشمل للاستقرار قد يكون مزيجاً من إجراء انتخابات ديمقراطية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة الإعمار وإصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، ففي بعض البلدان الخارجة من الصراع، تباطأ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التمويل أو في تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب ديون كبيرة لم تسدد لهما- عادة من قبل الأنظمة أو الحكومات السابقة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تكون منتدى يمكن من خلاله للمشاكل المتصلة ببطء وتيرة التمويل لأنشطة بناء السلام أن تجد حلاً سريعاً.

إن سرعة ضخ الموارد إلى بلد خارج من الصراع كثيراً ما تمثل الركيزة التي تحمي ذلك البلد من الانهيار مرة أخرى. وهنا، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل سيراليون، الذي قال بكل بساطة إن ولاية لجنة بناء السلام تعكس روحاً من العجالة. ولهذا، فإننا نرى أن على مجتمع المانحين أن يكون مرنا وأن يبقى مشاركاً، وخاصة في المراحل المبكرة لما بعد الصراع.

إن صندوق بناء السلام قد أنشئ لغرض معين هو المساعدة في تيسير أنشطة بناء السلام. ونفهم أن هذا الصندوق محفز يجتذب الموارد التي تشتد الحاجة إليها، وخاصة في وقت تضاؤل الأمل بالنجاح في التعافي. ولذلك، نأمل في أن يُحدد دور صندوق بناء السلام بوضوح. وسيكون من المؤسف أن يُفهم خطأ أن لجنة بناء السلام هي وكالة مانحة نظراً لوجود صندوق بناء السلام.

أخيراً، هناك ممارسات أساسية ينبغي للجنة هذه أن تتبعها حتى يكون النجاح حليفها. ومنها التأكد من أن البلدان الخارجة من الصراع تمتلك بناء السلام لصالح شعوبها ملكية كاملة. ومن هذه الممارسات أيضاً التأكد من بلورة لجنة بناء السلام لنظام داخلي دائم ويمكن توقعه. وينبغي أن

تكون ماهية اللجنة وما يمكنها عمله وما لا تقدر على عمله واضحاً للجميع. أخيراً، سيُطلَب من لجنة بناء السلام قريباً أن تنظر في العمل في بلدان أخرى، خلاف سيراليون وبوروندي. ونأمل أن يُنظر في تلك الطلبات في ضوء الخبرة المكتسبة من مساعدة أول بلدين على جدول أعمالها.

ولجنة بناء السلام ذات أهمية كبيرة لحياة شعوب البلدان الخارجة من الصراع. ولا بد أن تكون اللجنة هذه شعاعاً للأمل والوعد، وأثرها يجب أن يكون ملموساً على أرض الواقع. أي أن اللجنة يجب أن تجتمع قريباً في فريتاون أو في بوجمبورا. فاجتماعات نيويورك وحدها لن تعود بالأثر الكبير على حياة السكان في فريتاون وبوجمبورا، الذين يفترض أنهم هم المستفيدون من لجنة بناء السلام.

نانا إفاه – أبنتغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أثني على وفد الاتحاد الروسي لتنظيمه هذه المناقشة، التي تتيح لنا الفرصة للتشديد على أهمية لجنة بناء السلام واستعراض أدائها. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالامتنان لمسؤولي وممثلي سيراليون وبوروندي على إحاطاتهم الإعلامية وبياناتهم.

وأعرب عن التأييد للبيان الذي سيدلي به ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز في وقت لاحق.

كلنا لنا مصلحة في لجنة بناء السلام، التي يعتبر تشكيلها خطوة واحدة ولكن مهمة في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتمكين الأمم المتحدة من تلبية المتطلبات التي حددتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بغية إيجاد ربط منهجي ومحكم بين حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. ولجنة بناء السلام ذات الفعالية هي الضمان الوحيد كيما تحقق الاستثمارات الضخمة للمجتمع الدولي في السلام والاستقرار في تلك المناطق المضطربة من العالم أكثر النتائج إيجابية واستدامة وثباتاً.

إن نجاح اللجنة سيعطي الأمل ويشجع الملايين من البشر– لاسيما في أفريقيا– الذين سقطوا في حلقة مفرغة من العنف والفقر. ولذلك، يسعدنا أيما سعادة عقد اجتماعات اللجنة التنظيمية التي تم خلالها اختيار بوروندي وسيراليون لتكونا رائدتين في بناء السلام ما بعد الصراع تحت رعاية لجنة بناء السلام. وهما يستحقان كل الدعم في جهودهما من أجل التعافي لأن نجاحهما، كمشروعين رائدين سوف يؤثر على مستقبل لجنة بناء السلام.

إن مخاطر العودة إلى الصراع هي مخاطر حقيقية ومتواجدة دائماُ في المجتمعات التي ما زالت في طور الخروج من الصراع. وفي مناخ من التوقعات العالية وانعدام الثقة، فإن الانتقال من حفظ السلام إلى التعافي بعد الصراع يشكل تحديات مؤسسية جسيمة يمكنها بكل بساطة أن تثقل كاهل أي حكومة. وفي المقام الأول، لا بد لنا أن نفهم أنه ما دامت أسباب الصراع قائمة بدون حل، سنظل نقف على أرض مهتزة.

ولذلك، نرى أن الدور الأهم للجنة بناء السلام هو تحديد الأولويات والأهداف في إطار مواردها المحدودة بغية التصدي لتلك المشاكل الرئيسية. وبهذا، يمكن للجنة بناء السلام أن تكون شريكاً مهماً وأن تساعد الحكومات الوطنية على اعتماد أفضل الممارسات في الحكم السديد التي تكتسي أهمية بالغة للمصالحة والاستقرار طويل الأجل، وضمان أن يكون الانتقال سلساً من الصراع إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامين.

وبلدي، كعضو في اللجنة التنظيمية، يدرك أن لجنة بناء السلام ستواجه مشاكل في النمو، شأنها شأن أي هيئة أو وكالة جديدة. إلا أننا نرى أنه لا بد لنا من التوصل إلى اتفاق مبكر على أساليب العمل. وفي هذا الصدد، علينا أن نبتعد عن إيجاد أي عقبات أو إجراءات بيروقراطية لا لزوم

لها، وأن نركز على تنفيذ استراتيجيات وطنية متفق عليها. وكما اتضح من بعض البيانات التي استمعنا إليها اليوم، لا سيما النداء المؤثر لممثل سيراليون، ينبغي لنا أن نحاول تضييق الفجوة الزمنية بين الموافقة وصرف الموارد.

ولقد أبرز المتكلمون السابقون، عن حق، العلاقة الوثيقة التي يجب أن تنشأ بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وامتداداً بين اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن لهذه العلاقة أن تكون غير ذلك، نظراً للارتباط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية. ولجنة بناء السلام تشكل فرصة فريدة من نوعها لاختبار فعالية النهج المتكامل الذي تتبعه بعثات الأمم المتحدة، وقد تنير لنا الطريق نحو تحسين إدارة المعونة الخارجية.

ولأن لجنة بناء السلام ليست وكالة مانحة، ينبغي لنا جميعاً أن نشارك في القرارات المتعلقة بتوزيع مواردها. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب الوقوع في شراك ممارسات المانحين، التي يوجه لها النقد لازدواجية الجهود والتسييس والافتقار إلى الملكية المحلية، إلى جانب ارتفاع التكاليف الإدارية.

ومن المتوقع أن تعتمد لجنة بناء السلام نهجاً موسعاً في عملها وأن تجمع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتشكل منتدى للحوار والتعاون بين الأطراف الوطنية والمجتمع الدولي. ولذلك، يمكنها أن ترسم طريقاً جديداً للتعاون الدولي من خلال الاستفادة من المعرفة والخبرة والتجارب التي تراكمت لدى الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على مر السنين كيما تضع البرامج التي يمكن أن تعالج أكثر المشاكل تعقداً وتداخلاً والتي هي سمة كل حالات ما بعد الصراع.

ولأن كل صراع له سماته التي ينفرد بها، لا بد أن نشجع لجنة بناء السلام على عقد اجتماعات فنية في البلدان المعنية حتى يمكنها التوصل إلى فهم أفضل للحالة الداخلية أو المحلية.

وينبغي للجنة بناء السلام في تطورها أن تولي الاهتمام الكافي للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، وأن تسعى إلى تعزيز المنظمات الإقليمية في جهودها لبناء السلام، وأن تستفيد من خبراتها.

وبصراحة، فإننا نرى أن لجنة بناء السلام، كهيئة حديثة الإنشاء، أمامها فرصة مثالية لإدراج بعد جنساني في ولايتها وفي أعمالها منذ البداية. وتماشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على لجنة بناء السلام أن تحاول إشراك المرأة في كل جوانب عملية بناء السلام.

وعلى الرغم من أننا نشاطر الرأي في أن لجنة بناء السلام لا يمكن أن يتوقع منها أن تتولى مسؤوليات حكومة منتخبة فإن طبيعة عملياتها تتطلب توفر مستوى عال من المشاركة ابتغاء كسب ثقة المتعاملين معها. وعلى أية حال، من المتوقع أن تؤدي دور هيئة منسقة لها تأثيرها في مجال الموارد الوطنية والدولية. وحضور اللجنة يجب استشعاره في كل أنحاء الدولة المستفيدة، نظرا إلى أن السكان المصدومين بحاجة إلى الطمأنة على أن المجتمع الدولي ما يزال مهتما تماما بالتوصل إلى حلول لمشاكلهم.

وغني عن القول إن لجنة بناء السلام تحتاج، ابتغاء مواجهة التحديات الماثلة أمام بناء السلام الفعال، إلى موارد وافية بالغرض. ونحن نشك فيما إذا كانت كمية الأموال التي تم حتى الآن التعهد بتقديمها، على الرغم من أنها تستحق الثناء، متناسبة مع المهام والاحتياجات الملحة في البلدان الخارجة من الصراع.

وأخيرا، نحن نعترف بأن لجنة بناء السلام لا يمكنها سوى تيسير إحلال السلام؛ لا يمكنها بناؤه. وعلى الرغم من أن الموارد المالية الوافية بالغرض حيوية لبناء السلام الناجح، فإن إرادة وتصميم الحكومات المعنية والناس المعنيين بالمحافظة على السلام وبتغيير مسار تاريخهم هما في نهاية المطاف العامل الأكثر حسما وأفضل ضمان للسلام والتنمية المستدامين.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الهامة المعنية ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتؤيد إندونيسيا البيان الذي سيلقيه قريبا ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

لجنة بناء السلام هي حقا منصة فريدة، بكونها تردم الفجوة الحرجة الراهنة في نظام بناء السلام الدولي بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تزال في مرحلتها المبكرة فإننا نقر بأن التوقعات منها كبيرة. ولذلك، يرى وفد بلدي أن هذه المناقشة العامة ينبغي أن يقصد بها أن تكون محفلا لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة ابتغاء استكشاف سبل عملية لتعزيز اللجنة ولتمكينها من أداء عملها بطريقة فعالة ذات كفاءة.

والتفاعل والتكامل المعززان بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة الراميان إلى دعم عمل لجنة بناء السلام من شأنهما أن يكونا مفيدين. وفي هذا السياق، نتطلع قدما إلى المناقشة المتوقعة بشأن اللجنة في الجمعية العامة، ما سيوفر معلومات هامة عن كيفية تقديم المساعدة على نحو أفضل للجنة في قيامها بمهامها.

وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام يتوقع منها أن تساهم في النهوض بالسلام والاستقرار العالميين، فإننا نرى أن اللجنة يمكنها أن تكون فعالة على نحو خاص في دورها بصفتها هيئة منسقة لها أثر في أصحاب الخبرة على المستويين الدولي والوطني. ومن شأن اتخاذ نهج شامل وحسن التنسيق أن يحقق التآزر على نحو منتظم بين جهود بناء السلام على المستويين الوطني والدولي كليهما.

ونرى أن عمل اللجنة سيكون أكثر إنتاجا إذا عكست استراتيجيات بناء السلام المتكاملة عكسا تاما أولويات البلدان المعنية. كل استراتيجية متكاملة بحاجة إلى أن تقسم إلى مراحل يمكن تدبر أمرها وتضع مجموعة لها مصداقية من المهام وتحدد هوية الجهات الفاعلة المعنية. وينبغي أن تتوفر لديها درجة من المرونة ابتغاء التكيف مع التغيرات على أرض الواقع.

وينبغي للحكومات الوطنية أن تحدد الأولويات، ولملكية عملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع أهمية قصوى. ولدينا شعور بأن توفر نظام دولي للدعم على قدر أكبر من التنسيق والتساوق والتنظيم، توفره اللجنة، من شأنه أن ييسر سبل الوصول والاستجابة لدى البلدان المحتاجة. وهنا، نود أن نؤكد على أن عمل لجنة بناء السلام ينبغي ألا توجد طبقة منفصلة من التعقيد للعمليات القائمة وأن اللجنة ينبغي لها ألا تحاول أن تقحم نفسها في إدارة الأنشطة التي تجري في البلدان المعنية.

بيد أنه يجب علينا أن نحذر من أن ينتهي بنا المطاف، موجدين ثقافة الجهات المانحة والجهات المستفيدة في لجنة بناء السلام. يجب إيلاء الرعاية الواجبة حتى لا يجري تصور الجهات المانحة للجنة على أنها تسيطر على اللجنة، نظرا إلى أن ذلك ليس من شأنه سوى توجيه الانتقاد غير الضروري إلى الأمم المتحدة.

ويحيط وفد بلدي علما بأن القرارات المنشئة للجنة بناء السلام لم توفر على نحو واضح طرائق لمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية. ولذلك نرى أن ثمة أيضا حاجة إلى توفير إرشاد وأدوات عملية ترمي إلى إشراك

الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في تشكيلات قطرية مخصصة.

والدور الإيجابي للجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة حيوي للانتقال الناجح من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى العملية الطبيعية، عملية السلام والتنمية المستدامين. ومن هنا، يسرنا أن نرى مشاركة مختلف الكيانات الهامة في هذه المناقشة. وإسهام تلك الكيانات مفيد لأنها تمد المجلس بأفكار إضافية في كيفية دعم عمل لجنة بناء السلام، وأيضا لأن العمل الذي تقوم به على أرض الواقع من أجل الناس الذين دمرهم الصراع قيم جدا وهو يستحق التقدير الكبير حقا.

ووفد بلدي يرى أيضا أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية، وأيضا القطاع الخاص، ينبغي لها أن تؤدي أدوارا بناءة في إعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء الصراع. وعلى ضوء ذلك، نود أن نؤكد على الحاجة إلى صياغة طريقة تمكنها من المشاركة بنشاط في أنشطة بناء السلام.

ونستمد التشجيع على نحو خاص من الجلستين القطريتين اللتين عقدتا مؤخرا بشأن بوروندي وسيراليون، واللتين كانتا عمليتي المنحى. ونحن نتطلع قدما إلى قيام رئيس كل من الجلستين القطريتين في المستقبل القريب بعرض خطط عمل تتعلق بالبلدين. والتقدم المحرز بشأن العناصر الرئيسية الواردة في الموجزين من اللازم تقييمه عن طريق عقد جلسات أكثر تكرارا للجنة بناء السلام.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يذكر أننا بحاجة إلى إقامة التوازن بين عمل اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة، نظرا إلى أن النجاح في واحدة يساعد الأخرى. ومن شأن إنشاء لجنة ممكّنة على نحو سليم ونشيطة أن تعزز عمل لجنة بناء السلام.

السيد ليو جينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرغب الوفد الصيني أن يشكرك، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. نود أيضا أن نشكر ممثلي الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على مشاركتهم في مناقشة اليوم.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام نتيجة لمؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥. لدى الأمم المتحدة، أول مرة في تاريخها، آلية لتنسيق وتناول جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من النتائج اللافتة للنظر التي حققتها خلال السنوات الستين المنصرمة عمليات الخوذ الزرق للأمم المتحدة في إنهاء الصراعات المسلحة، فإن الأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة كثيرة في بناء السلام المستدام. ونأمل في أن يبشر إنشاء اللجنة بوصول أزمنة أفضل للبلدان الخارجة من الصراع ولشعوبها وفي أن تمكنها من تحقيق أحلامها بالسلام والتنمية في وقت مبكر.

والنمو الصحي للجنة بناء السلام، وهي مولود حديث العهد بالولادة في أسرة الأمم المتحدة، سيتوقف على الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء؛ وهو أيضا المسؤولية المشتركة لكل شخص. إن بناء السلام في أي بلد خارج من الصراع هو، بطبيعته، مهمة شاملة ومنتظمة، وهو يتطلب أن يؤدي كل من الأطراف المعنية دوره أداء تاما.

أولا، البلدان قيد النظر في الجلسات المخصصة للأقطار يجب أن تتمتع بالملكية الكاملة، ما هو شرط مسبق لبناء السلام الناجح. وإحدى مهام اللجنة الرئيسية هي إسداء النصح فيما يتعلق ببناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وبمعنى من المعاني، فإن البلدان محل النظر هي بلدان متعاملة مع اللجنة. وعن طريق الاتصال بأكبر قدر ممكن بتلك البلدان وعن طريق تحقيق فهم أفضل لاحتياجاتها يمكن

للجنة أن تضع أهدافا واضحة لعملها وأن تضع استراتيجيات قطرية مناسبة لحالاتها المحددة.

ثانيا، يجب تعزيز مهمة اللجنة فيما يتعلق بالتنسيق الشامل، وهذا هو العامل الأساسي في نجاح بناء السلام. وينبغي الاضطلاع بالتنسيق على الصعد الثلاثة التالية.

الصعيد الأول هو التنسيق بين مختلف خطط التعمير في بلدان ما بعد الصراع. وقبل أن تظهر لجنة بناء السلام على مسرح الأحداث، ربما يكون قد وضع عدد من خطط التعمير والوثائق الإطارية. وينبغي أن توحد اللجنة هذه الخطط والوثائق في شكل استراتيجية وبرنامج عمل متكاملين.

والصعيد الثاني من التنسيق هو ذلك الذي يتم بين مختلف العوامل الفاعلة. فبناء السلام عملية معقدة، تدخل فيها مجموعة من العوامل الفاعلة، بما في ذلك المانحون، والبلدان ذات النفوذ التقليدي، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، وما إلى ذلك. ويتعين على لجنة بناء السلام إقامة قنوات للاتصال السلس فيما بين هذه العوامل وإدامة هذه القنوات.

والصعيد الثالث من التنسيق هو ذلك الذي يتم بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. فالجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تضطلع جميعها بدور هام في بناء السلام، كل حسب ولايته. وينبغي أن تكون الصلة فيما بين هذه الأجهزة تكميلية لا تنافسية، وينبغي أن تمكّنها من الاستفادة من المزايا المقارنة لكل منها.

ثالثا، ينبغي أن ينصب اهتمام لجنة بناء السلام على الاجتماعات القطرية، حتى يتسنى القيام على سبيل الاستعجال بوضع استراتيجيات وبرامج عمل متكاملة للبلدان قيد النظر، لأن هذه الاستراتيجيات والبرامج تشكّل صميم روح بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام، بعد أن انتهت من صياغة المبادئ التوجيهية لأعمالها في المرحلة الأولية، أن تحوِّل اهتمامها إلى الاجتماعات القطرية بطريقة حسنة التوقيت. وينبغي أن تكون أعمالها عملية، وذات كفاءة، ومركّزة، وترمي إلى اتخاذ إجراءات، بغية وضع استراتيجية وبرنامج عمل متكاملين يركّزان على الحالات الخاصة للبلدان قيد النظر. وينبغي أن تحاول اللجنة ألا تكون مفرطة في الطموح، وأن تركز طاقتها المحدودة على أعمال صلدة بسيطة. ولا يمكنها أن تجتذب المزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي إلاّ بفرض هيبتها وتعزيزها منذ البداية.

رابعا، ينبغي الاستفادة على نحو تام من دور مكتب الدعم من أجل توفير الضمانات والدعم للأداء الفعال للجنة بناء السلام وينبغي ألا يقوم مكتب الدعم بدور الأمانة التي تنهض بالأعمال التحضيرية للاجتماعات وتوفير خدمات المؤتمرات فحسب، وإنما ينبغي له أيضا أن ينشط في التقدم إلى اللجنة بمقترحات جسورة في الميادين السياسية والنظرية والاستراتيجية، بالاستفادة من إمكانية حصوله على مجموعة واسعة التنوع من المعلومات، واتصالاته الواسعة النطاق، وبهذا يضطلع بدور المستشار الجيد.

ويعلِّق المجتمع الدولي والبلدان النامية على وجه الخصوص، توقعات عالية على لجنة بناء السلام. وسنحتفل في حزيران/يونيه بالذكرى الأولى لمولد هذا الطفل الجديد. ونأمل أن يكون بوسع لجنة بناء السلام، بفضل الجهود المشتركة لكل الأطراف، أن تقدم لنا بطاقة تقرير تبعث على سرور كل الأطراف. وسيكون هذا هو أفضل هدية عيد ميلاد تقدِّمها لنفسها. والصين على استعداد لأن تشارك المجتمع الدولي عمله الشاق لبلوغ هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

لم تكن مسألة بناء السلام بعد الصراع أكثر أهمية في سياق أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة مجلس الأمن، مما هي عليه الآن. وتشير التجربة إلى أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والحل الفعال للصراعات المسلحة إلاّ على أساس اتباع نهج شامل. ولا بد أن يتضمن هذا النهج جهودا وقائية وجهودا لحفظ السلام، بالإضافة إلى تدابير لبناء السلام للتعمير فيما بعد الصراع، وكفالة الاستمرارية والاتساق في أثناء الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وسيسمح لنا هذا النهج بإيجاد ضمانات للاستقرار الإقليمي وعدم تجدد الصراع.

وكان من بين النتائج الملموسة للقرارات المتخذة في اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ اشتراك الجمعية العامة ومجلس الأمن في إنشاء لجنة بناء السلام. فلهذه الهيئة، كما أثبتت المناقشة صباح اليوم، إمكانات عملية كبيرة، ويمكنها أن تصبح واحدة من أهم آليات الدعم الدولي لتعمير الدول التي عانت من صراعات مسلحة.

وبوجه عام، تجدر الإشادة بالأعمال التي قامت بها اللجنة بشأن بوروندي وسيراليون في الأشهر الستة الأولى من وجودها. ونثني على جهود رئيس اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام – الممثل الدائم لأنغولا السيد غاسبار مارتنز – ومنسقيه القطريين، الممثل الدائم للنرويج السيد لوفالد، والممثل الدائم لهولندا السيد ماجور. ويجب علينا أيضا أن ننوّه بالأعمال الجمة التي اضطلع بها مكتب دعم بناء السلام، برئاسة الأمين العام المساعد السيدة ماكسكي.

غير أن هذه الفترة لم تشهد نجاحات فحسب. ونرى أن الصعوبات المعروفة جيدا تعزى إلى حد كبير إلى تعقُّد هذه المرحلة الأولى من إنشاء أي لجنة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في أنشطة اللجنة في المستقبل إلى كفالة التنسيق الوثيق مع البلدان المتلقية للمساعدة. ونرحب، في هذا الصدد، بأنه يشاركنا في جلسة اليوم ممثلا بوروندي وسيراليون وتأكيد استعدادهما للتعاون مع لجنة بناء السلام.

ومن الأهمية بمكان أن يجري أعضاء اللجنة تحليلا نزيها وجماعيا لأولويات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وأن يضعوا توصيات متفقا عليها لتوفير المساعدة التي تطلبها الدول المتلقية ومجلس الأمن على حد سواء. وإذا أولي الاعتبار السليم للتوصيات التي توضع بالاشتراك مع حكومات البلدان المتلقية، واللجنة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ووكالات الأمم المتحدة، وأوساط المانحين، والمؤسسات المالية الدولية، والأطراف المهتمة الأخرى، سيؤدي هذا إلى تحسين تنسيق الدعم الدولي فيما بعد الصراع، والحد من خطر الانزلاق إلى أزمة أخرى.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون بين اللجنة ومجلس الأمن ولا سيما في هذه المرحلة التي يشمل فيها جدول أعمال كل من الهيئتين بوروندي وسيراليون. ومن الأهمية بمكان تبادل المعلومات في الموعد المناسب وتقسيم الأعمال على نحو واضح. ويجب، بطبيعة الحال، الاضطلاع بذلك في نفس الوقت مع إقامة صلات بين لجنة بناء السلام، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة حاجة واضحة إلى أن تنهض اللجنة بأعمال ذات طابع منهجي أكبر وبأعمال تحضيرية أدق لاجتماعاتها القطرية لزيادة فعالية هذه الاجتماعات. ومن المهم أن يكون هناك مزيج معقول من الجلسات المغلقة والجلسات المفتوحة، والمشاورات غير الرسمية داخل اللجنة، وأعمال أفرقة الخبراء بشأن مسائل معينة تتعلق ببوروندي وسيراليون.

ويتمثل أهم مكون من مكونات أعمال لجنة بناء السلام في أعمالها على أرض الواقع مع الحكومات الوطنية التي تشارك فيها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

وأوساط المانحين. وهنا يجب إيلاء اهتمام إضافي لتنسيق أنشطة مكتب دعم بناء السلام واللجنة مع آليات التنسيق القائمة حاليا، داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها في المقام الأول. وما تقوم إليه الحاجة هو التعاون بين لجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان الذي لا يتعدى على الأنشطة التنفيذية الحالية للأمم المتحدة وإنما يعززها، عن طريق جملة أمور منها مراعاة وجود برامج تعاون معينة مع البلدان المتلقية أقرتها المجالس التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة تلك.

ونرى أن الجمعية العامة هي، على وجه التحديد، ذلك المحفل الذي يمكن أن تجد فيه الدول الأعضاء ردا على هذه المسألة. ونرحب بمبادرة حركة عدم الانحياز الرامية إلى عقد جلسة عامة للجمعية العامة لمناقشة أعمال لجنة بناء السلام. ونعتقد أن الاهتمام الذي أبدته هاتان الهيئتان الرئيسيتان للأمم المتحدة باللجنة ضمان للتعاون الوثيق والبناء بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لبلوغ هدفنا المشترك – وهو زيادة فعالية الجهود الدولية في مجال بناء السلام.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط، والمرشحان المحتملان للانضمام ألبانيا وصربيا، وكذلك أيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الاتحاد الروسي، بوصفه يترأس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت للغاية بشأن أعمال لجنة بناء السلام عقب أول جولتين من الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة.

ويرى الاتحاد الأوروبي في إنشاء لجنة بناء السلام إنجازا رئيسيا من إنجازات عملية إصلاح الأمم المتحدة. وهي تشكل، بالإضافة إلى مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، قلب الهيكل الجديد لبناء السلام التابع للأمم المتحدة. ولجنة بناء السلام، بوصفها أداة تتسم بالمرونة، آخذة الآن في "التعلم من خلال الأداء". وفي رأينا أن يبدي الأعضاء استعدادا للعمل الخلاق ضمن الإطار الموضوع.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي منذ مولده مفهوم اللجنة بوصفها هيئة ستكفل الأخذ بنهج متكامل إزاء بناء السلام، آخذة بعين الاعتبار الصلات بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذا يقابل إلى حد كبير نهج الاتحاد الأوروبي الشامل في منع نشوب الصراعات والتنمية وبناء السلام. وقد طور الاتحاد الأوروبي واستخدم على مر السنين طائفة عريضة من الأدوات. وهي تشمل أدوات سياسية وأدوات ذات علاقة بالتنمية، فضلا عن آليات لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات.

ويشترك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية في أنشطة لبناء السلام على صعيد العالم، في أفريقيا وآسيا، فضلا عن الشرق الأوسط، وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. وتقوم الدول الأوروبية الأعضاء والجماعة الأوروبية بتمويل المشاريع وتنفيذها في جميع مجالات بناء السلام. ومن هذه المجالات الهامة التسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد، وجهود المصالحة، والمساعدة المتعلقة بالأطفال والمتعلقة بنوع الجنس بعد انتهاء الصراعات، والتدابير المتعلقة بالتجارة ، وعمليات إعادة الإعمار. ويلتزم

الاتحاد الأوروبي بدعم أعمال لجنة بناء السلام بشكل فعلي استنادا إلى خبرته وموارده وقدرته على العمل في أنحاء العالم.

وقد بدأت لجنة بناء السلام بداية حسنة. وبعد مجموعتين لا غير من الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة، حددت مجالات العمل ذات الأولوية لبلدين من البلدان قيد النظر. كما أقامت اللجنة حوارا بين الحكومات المعنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة المؤسسية، والجهات الفاعلة الإقليمية، وأعضاء لجنة بناء السلام. ولا بد الآن من تنفيذ توصيات اللجنة في البلدان المعنية وضمن الإطار المؤسسي للأمم المتحدة. وهنا تحتاج اللجنة أيضا إلى دعم مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، ويجب توسيع دائرة الحوار في البلدان المعنية لتشمل المجتمع المدني الوطني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وبعد عام من إنشاء اللجنة سوف يتعين عليها أيضا أن تتخذ قرارات بشأن أهدافها الاستراتيجية. ولكي تضيف اللجنة قيمة لجهود بناء السلام على نطاق العالم، وخاصة في البلدان ذاتها، لا بد لها من أن تكون طموحة. وسيتعين عليها أن تصبح شيئا أكثر من الأدوات الموجودة لدينا، وأكثر من مجرد آلية للتنسيق، وأكثر من مؤتمر للمانحين. والمجال الذي يمكن فيه للجنة بناء السلام أن تضيف قيمة حقيقية هو التشجيع على إعداد استراتيجية لبناء السلام تتمتع بمقومات البقاء ويتسع نطاق ملكيتها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسهم في المناقشة بين أعضاء اللجنة بشأن هيكلة أعمالها المقبلة وتفاعلها مع الجهات الفاعلة الأخرى. وفي أثناء ذلك، سوف نعتمد على تجربتنا الخاصة في تنسيق برامج الاتحاد الأوروبي، وعلى التجربة المستمدة من الاجتماعات الأولى المخصصة لبلدان معينة.

وقد حددت اللجنة مجالات أولوية عامة لكل بلد قيد نظرها. وسيكون من المفيد الآن المضي في ترتيب الأولويات داخل تلك المجالات، بالتشاور مع البلدان المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويعني تحديد الأولويات بالضرورة الانتقاء من بين عدد هائل من مجالات المشاركة الممكنة. وينبغي أن تركز لجنة بناء السلام على المجالات التي لها صلة مباشرة بأسباب الصراع يمكن تتبعها، والمجالات التي لا تتاح فيها أو لا تعمل أدوات ما يسمى بالتنمية الكلاسيكية، والمجالات التي يلزم فيها التنسيق والتكامل بشكل خاص. وينبغي أن ترتبط جميع مبادرات بناء السلام في الميدان باستراتيجيات وبرامج قائمة تجنبا لازدواجية الجهود.

ونريد أن تكون اللجنة قادرة على العمل المتسق وبشكل مستمر وعلى نحو يهتم بالنتائج. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن تركز اللجنة على الأنشطة في الميدان. وينبغي أن تعزز التعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المانحون والجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي أن تستفيد من عقد اجتماعات غير رسمية منتظمة فيما بين الاجتماعات الرسمية وأن تجد طريقة للإلمام بالدروس المستفادة من عملها وتركيز هذه الدروس.

وقد بدأ مجلس الأمن في مناقشة علاقته بلجنة بناء السلام وكيفية تكثيف الاتصال بين المجلس واللجنة وأفضل طريقة للوصول إلى تنفيذ مشورة اللجنة. ويجري حوار مماثل بين اللجنة والجمعية العامة مع اقتراب عقد مناقشة مفتوحة في تلك الهيئة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتلك الجهود كما يعرب عن تقديره للإسهام الذي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدمه.

وثمة طرق كثيرة لتعزيزالتعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل إحدى هذه الإمكانيات في عقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء اللجنة ورؤساء تلك الهيئات. كما أن دعوة الرؤساء ورؤساء الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة لتقديم إحاطات إعلامية لتلك الهيئات هي طريقة أخرى لذلك.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على التزامه بالعمل على إعداد استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بالاشتراك مع لجنة بناء السلام ومع البلدان المعنية. ولدينا التصميم على أن يتوج هذا المشروع الرئيسي من مشاريع إصلاح الأمم المتحدة بالنجاح وأن يترك أثرا إيجابيا في المناطق التي تعمل فيها لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى العمل الممتاز الذي أنجزتموه أنتم ووفدكم في أثناء تلك الفترة.

وبصفتي منسقا لمجموعة بلدان عدم الانحياز في لجنة بناء السلام، يشرفني أن أتكلم باسم الحركة فيما يتعلق بأنشطة لجنة بناء السلام.

ولا سبيل إلى إنكار أن الأمم المتحدة قد شهدت في الماضي القريب طفرة في متطلبات عمليات حفظ السلام في أنحاء العالم. وقد أصبح دور تلك العمليات أكثر تعقيدا ومشقة، مما يلقي بمسؤولية كبيرة على الأمم المتحدة، وأدى نتيجة لذلك إلى فرض عبء هائل على الموارد الحالية. ويحضرنا أن استحداث مفهوم لجنة بناء السلام في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نتيجة لتقرير رفيع المستوى للأمم المتحدة كان استجابة لتلك التطورات. واكتسب بعد ذلك زخما في أذار/مارس ٢٠٠٥ حين أصدر الأمين العام آنذاك كوفي عنان تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“.

ومع التقدير والاحترام لامتيازات مجلس الأمن ولدور الرئاسة في دفع المبادرات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، يساور حركة عدم الانحياز القلق لأن مجلس الأمن يرى من الضروري في هذه المرحلة أن يستعرض أعمال لجنة بناء السلام. ومع أنه ليس سراً أن اللجنة شهدت بعض الصعوبات في عملياتها الداخلية وإجراءاتها، فإننا نعتقد أن من غير المناسب ومن السابق لأوانه هو أن يجري مجلس الأمن استعراضا أو تقييما لأنشطتها في هذه المرحلة، وخاصة في ضوء نص قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ على أن تقدم لجنة بناء السلام تقريرا سنويا للجمعية العامة، التي ستعقد مناقشة سنوية لاستعراض التقرير.

إن اللجنة، منذ إنشائها بقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ - الذي حدد أيضا أسلوب عمل اللجنة، ضمن المعايير الأخرى للعمل - اجتمعت أربع مرات بشأن مسائل تتعلق بوظائفها الأساسية. وفحصت اللجنة الحالتين في بوروندي وسيراليون، ووافقت على دفع الأموال التي تمس الحاجة إليها بغية دعم المجالات الحاسمة التي حددها أصحاب المصلحة الرئيسيون وحكومتا كلا البلدين. والمجالات الرئيسية هي المجالات التي حددت بوصفها أكثر المجالات المرجح أن تؤدي إلى الانزلاق في الصراع.

وتولي حركة عدم الانحياز قيمة كبيرة للجنة بناء السلام، وخاصة دورها في دعم الملكية الوطنية لتخطيط أولويات بناء السلام وأنشطته في مرحلة ما بعد الصراع. وبالرغم من أن اللجنة ما زالت في مراحلها التكوينية وما زالت تمر بالعمليات المتوقعة لمشاكل النمو، فإنها عملت

بأوثق صورة ممكنة، في ظل هذه الظروف، مع السلطات الوطنية لكفالة الملكية الوطنية لعملية بناء السلام. ويوجد اتفاق، وفي الواقع توافق واسع للآراء، في إطار اللجنة على أن التعمير الاقتصادي وإعادة التأهيل ومجموعة شاملة من استراتيجيات الحد من المخاطر ينبغي أن تتصدر جميع الجهود الرامية إلى استدامة السلام وبدء التنمية وتعزيز الإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أنه لا بد من إيلاء الاحترام والاعتبار الواجبين لدور اللجنة التنظيمية في التحضير للاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه وفي تقييم التقدم الذي تم إحرازه وفي تحديد الطريق إلى الأمام بعد كل اجتماع محدد لبلد بعينه، على أساس موجزات الاجتماعات التي يعدها الرؤساء المعنيون، إضافة إلى المشاركة الكاملة للبلدان قيد النظر في عملية اتخاذ القرار.

كما أن من المفيد أن نذكِّر أنفسنا بأن لجنة بناء السلام ليست وكالة مانحة، إذ أن أنشطتها يتم الاضطلاع بها في سياق للمشاركة أوسع وأشمل ويتسق مع ولايتها. وبالتالي ينبغي أن تسترشد القرارات المتعلقة بتوفير الموارد المالية بالأولويات الوطنية وأن تستند إلى القرار الجماعي لأعضاء لجنة بناء السلام. وينبغي للتوصيات بتقديم المساعدة أن تبرز المجالات ذات الأولوية التي تحددها حكومة البلد قيد استعراض اللجنة. كما ينبغي أن تأخذ مسألة توجيه الحكومة مكان الصدارة في تخطيط الطريق إلى الأمام، وهي بالتأكيد ستعمل على تعزيز عملية الملكية الوطنية. ولا يمكن للنهج الكلي والشامل نحو التقييم والتوصيات التي يتم اعتمادها في الاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه سوى أن تضيف إلى نزاهة العملية في إطار اللجنة.

كما تود حركة عدم الانحياز المزيد من التأكيد مجددا على أن مشاركة لجنة بناء السلام في جهود التعمير تستند بشكل واضح على قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، الذي ينص على ضرورة إنشاء آلية مكرسة للوفاء بالاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع نحو الانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدة هذه البلدان على إرساء الأساس للتنمية المستدامة.

وبالرغم من القنوات التي تبدو واضحة للجنة بناء السلام بغية العمل نحو بلوغ أهدافها، فإن حركة عدم الانحياز بطبيعة الحال تشعر بالقلق حيال عيوب معينة يمكن، إن لم تعالج، أن تحدث آثاراً غير مبررة تتمثل في إحباط عمل اللجنة أو التهديد بتقويض قدراتها وفعاليتها. وبالتالي تود حركة عدم الانحياز أن تشهد زيادة في وتيرة اجتماعات اللجنة التنظيمية بغية تقييم الاستراتيجيات وتقديرها، والاهتمام بالتعمير وجهود بناء المؤسسات والعمل صوب إعداد توصيات ومعلومات لتحسين التنسيق الذي تقوم به جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة وخارجها، ضمن أمور أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، على لجنة بناء السلام أن تحدد الوسائل التي تصل بها الأموال التي تمت الموافقة على دفعها إلى البلدان المتلقية في أقرب وقت ممكن. ولا يكفي تحديد إلحاح الحاجة مع إيلاء اعتبار ضئيل لإجراءات المتابعة، أو التراخي فيها، في أهم مرحلة أساسية.

ومن الضروري تعزيز دور اللجنة التنظيمية وعملها بوصفها الكيان الذي يدير عمل لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، تمثل اللجنة الهيئة المسؤولة والمؤهلة للتوسع بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه، فضلا عن عمل مكتب دعم بناء السلام. وبالتالي نود أن نناشد الجميع تفادي اتخاذ أي إجراء يمكن تفسيره بأنه يؤدي إلى تقويض سلطة اللجنة التنظيمية.

واستشرافا للمستقبل، فإن حركة عدم الانحياز على اقتناع بأن المناقشة المقبلة في الجمعية العامة بدون شك ستثري وعي العضوية العامة فيما يتعلق بالتقدم الذي يتم إحرازه في إطار لجنة بناء السلام، وخاصة في معالجة المسائل التنظيمية والموضوعية المعلقة. وبطبيعة الحال ستضيف تلك المناقشة قيمة إلى المناقشة المفتوحة التي تجري الآن في مجلس الأمن، وهي لا تزيد زخم متابعة الجوانب المتعددة الأبعاد للحالات قيد النظر في إطار اللجنة فحسب، بل ستعزز أيضا فعالية اللجنة، وفقا للاختصاصات والمسؤوليات الخاصة بكلا الجهازين.

وتود مجموعة حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها لسفير أنغولا، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فضلا عن رؤساء الاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه ومكتب دعم بناء السلام، على النتائج الناجحة للاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه التي عقدت حتى الآن. كما تود الحركة أن تناشد العضوية الواسعة للجنة بناء السلام أن تظل مثابرة ومتيقظة في جهودها لتوطيد المكاسب والإنجازات التي أحرزت حتى الآن، للحد من إمكانية انزلاق البلدان قيد النظر في الصراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في لجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام حاليا بصدد إثبات هويتها بغية وضع بصماتها على جهودها، تمشيا مع الولايات التي أسندتها إليها القرارات التي أنشأتها.

ونحن نؤمن بأن المسألة المحورية فيما يتعلق بمستقبل اللجنة هي مسألة صلاحيتها. ونظرا لأنها لا تمثل كيانا مانحا – بالرغم من أهمية صندوق بناء السلام – فإن الأمر الأساسي هو أن تمنح اللجنة الدور القيادي في حشد وتنسيق الموارد والجهود لدعم البلدان الخارجة من الصراع. وعلى لجنة بناء السلام ألا تصبح هيئة للمناقشات الأكاديمية. بل ينبغي أن تصبح موجودة في الميدان لتقديم المشورة والعمل مع البلدان الخارجة من الصراع.

وبغية تحقيق تلك الغاية، فإن الأمر الأساسي هو تعزيز الروابط مع المؤسسات الدولية للتمويل، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، فضلا عن الروابط مع جماعة البلدان المانحة. ونرحب بالجهود التي بذلت في ذلك الصدد. وبالمثل، نؤمن بأن من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في البحث عن حلول لأكثر المشاكل الملحّة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني.

وسيكون من الضروري في المستقبل تعزيز دور اللجنة التنظيمية وعملها بوصفها الهيئة الإدارية للجنة – وخاصة شكلها الخاص بكل بلد بعينه، الذي يمثل الأمر الرئيسي.

ونحن نؤمن أن من الملحّ تفادي الرؤى المتنافسة التي يمكن أن تضعف عمل لجنة بناء السلام. ويقتضي هذا عملا متفقا عليه بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك التنسيق المناسب مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبغية تعزيز عمل اللجنة التنظيمية الخاصة بلجنة بناء السلام، نرى أنه من الضروري وضع تقويم سنوي للاجتماعات الرسمية، مع المرونة اللازمة لعقد اجتماعات

رسمية متى ما كان ذلك ضروريا، سواء بصيغة مناسبة للبلد المعين أو بصيغة أخرى.

ونلاحظ بقلق استمرار مناقشة الكيفية التي يجري بها عمل لجنة بناء السلام. فالملكية الوطنية في تحديد الأولويات الوطنية وتنفيذها هي، بالطبع، فرضية أساسية في هذا الصدد. وتحدد الأولويات الوطنية نتيجة لعملية داخلية من المشاورات التي تجريها الحكومة الوطنية، بمشاركة شتى الأطراف الوطنية الفاعلة. ولكننا نرى أن تحديد الأولويات الوطنية طريق ذو اتجاهين، ولا يمكن استثناء لجنة بناء السلام من ذلك. وإحدى غايات لجنة بناء السلام، وفقا للقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) هي "الجمع بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع" (الفقرة ٢ (أ)).

ونحن مسرورون لأنه منذ بدأت لجنة بناء السلام عملها على مدى أشهر، عمدت إلى تناول قضيتي بوروندي وسيراليون. وخلال هذه الفترة، قام كلا البلدين باستعراض خطط عمل محددة بمشاركة نشطة من السلطات الوطنية في هذين البلدين. وكان إسهام مكتب الدعم التابع للجنة بناء السلام في الموافقة على تقديم مساعدة كبيرة لكلا البلدين إسهاما قيما. وينبغي لنا أن نجري هذه السنة متابعة لحالة تنفيذ البرامج المتفق عليها. ومن الضروري كذلك أن نبذل جميعنا جهودا لتزويد صندوق بناء السلام بالموارد.

أخيرا، وإلى جانب التقارير المطلوبة بموجب القرارات المتخذة، نرى أن أهم شيء في هذه المرحلة هو أن تجعل لجنة بناء السلام من التعاون النشط مع البلدان الخارجة من صراعات أولوية لها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. وكما أعلنت في بداية الجلسة، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى تمام الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.
